أدوار أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية بالعريش على ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير

د/ هشام يوسف مصطفى العربي

بكلية التربية بالعريش جامعة قناة السويس

ملخص

هدف البحث: استهدف البحث الحالي الكشف عن رأي طلبة كلية التربية بالعريش في دور أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ قيم المواطنة لديهم على ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير. تكونت عينة الدراسة من 600 من طلبة كلية التربية بالعريش جامعة قناة السويس، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بوصفه المنهج المناسب لطبيعة الباحث الحالي. ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بإعداد استبانة تضمن ستة قيم رئيسية وعدد 62 ممارسة فرعية تعبر عن هذه القيم الستة بوصفها القيم الرئيسية للمواطنة التي تعبر عنها مطالب المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير2011م. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تشير في مجملها إلى رضا عينة الدراسة عن دور أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالعريش في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة على ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير وقد تمثل هذا الرضا في ارتفاع نسبة استجابة عينة الدراسة على توافر الممارسات الدالة قيام عضو هيئة التدريس بدوره في ترسيخ قيم المواطنة لدى طلابه وبدرجة كبيرة تجاوزت 70% من إجمالي عينة الدراسة.

Abstract:

The research aimed of the detection of opinion of students of the Faculty of Education in El-Arish in the role of faculty members in the consolidation of the values of citizenship to fulfill the requirements of the Egyptian society after the:

The study sample consisted of 600.students from the Faculty of Education in El-Arish, Suez Canal University. The researcher used the descriptive approach for its appropriateness to the current nature of the researcher for the objectives achievement, the research; prepared a questionnaire which included six core values and the number of 62 sub practice which expresses these six values as the core values of citizenship that reflects the demands of the Egyptian community in the aftermath of the January *25* revolution 2011. The study concluded a number of findings indicate in its entirety to the satisfaction of the participants for the role of the members of the faculty El-Arish in the development and consolidation of the values of citizenship among students in the light of the requirements of the Egyptian society after the January 25 revolution. The satisfaction showed in the high response of the participants who accepted that the members of the teaching body have fulfilled their responsibility in regards to consolidating the values of citizenship among students, and significantly exceeded 70% of the participants. Based on the results of research, the researcher tried to provide a set of recommendations and proposed researches.

مقدمة الدراسة:

ساد العالم الكثير من الصراعات والحروب والخلافات الإثنية والفكرية والدينية وخصوصاً في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث ظهرت على السطح مصطلحات مثل حوار الحضارات، وصراع الحضارات، والإرهاب، والأصولية الفكرية، والأصولية الدينية، وبحثاً عن حل أو حلول في ظل هذه البلبلة ظهرت الدعوات

بضرورة الإصلاح بحيث يطال جوانب الحياة في المجتمع ومنها الإصلاح في التعليم بحيث يستهدف إيجاد مناخ تعليمي تربوي لبناء جيل من الأطفال والشباب قادر على التعايش على أساس من المبادئ المشتركة للسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وفي خضم تداعيات الثورة المعرفية والإعلامية التي تزايدت آثارها في السنوات الأخيرة، وانطلاق مئات الأقمار الصناعية التي تحمل الآلاف من القنوات الفضائية والتي تبث برامجها في الدول الغنية إلى الدول النامية حاملة معها تقاليد وثقافات الدول الغنية والتي تختلف مع قيم وثقافات الدول الفقيرة، هذا بخلاف مئات الشبكات المعلوماتية التي تنشر ملايين الرسائل عبر الفضاء الالكتروني لتصل إلى كل مكان في العالم، والتي جسدت بشكل كبير حقيقة "أن العالم أصبح قرية صغيرة"، وقد نجم عن تلك الوسائل شيوع ظواهر سلوكية عدائية لدى قطاعات من الشباب يتسم بعضها بالتطرف والتشدد والعنف، وتزايد الشعور بالقلق، والإحساس بالاغتراب، وعدم الإحساس بالهوية والانتماء، وذلك أحد أسباب التوحد مع النماذج المتطرفة والمتسلطة، والتي أصبحت تشكل أخطاراً في العديد من الدول ومنها مصر [1].

وفي ظل هذه التحولات الكبرى والسريعة لم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعزل نفسه داخل ثقافته الخاصة، أو إدعاء مقاومة جذرية مزعومة. كما أن نمط الإنتاج المعتمد على المعرفة بدأ بفرض نفسه على المجتمعات، وبالتالي لم تعد الإشكالية هي كيف نضع حداً لتدفق الأفكار والثقافات، بل كيف نتمكن من الانخراط في مناقشة تلك الأفكار ومحاولة التفاعل الإيجابي معها، دون تفريط في ثقافتنا الذاتية أو السقوط في الاغتراب والتغريب.

ومن هنا تأتي أهمية العملية التربوية في تحقيق ذلك لارتباطها بوجود الإنسان على الأرض فهي مستمرة باستمرار الحياة. وموضوعها الأساسي هو الإنسان بكل ما يحتويه من جسد وروح، وعقل ووجدان، وماض وحاضر، واستقامة وانحراف، وواقع وأحلام، وآمال وآلام، وهي أيضاً عملية اجتماعية تحمل ثقافة المجتمع

وأهدافه. فالتربية من أوسع الميادين التي لا يحيط بها البحث، فهي ليست قاصرة على مرحلة معينة من حياة الفرد، بل عملية مستمرة ما استمرت حياته، وهي تعني كل المؤثرات التربوية والثقافية التي يتعرضلها الفرد بصورة منظمة موجهة من خلال مؤسسات تربوية متخصصة أو غير متخصصة، بصورة نظامية أو غير نظامية، مقصودة أو غير مقصودة، وتؤثر في التنشئة الاجتماعية.

والتنشئة الاجتماعية هي عملية تعليم وتعلم عن طريقها يكتسب الفرد العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات السائدة–في بيئته التي يعيش فيها وتتم من خلال الأساليب التي تراها الأسرة مناسبة لها وتتفق مع الثقافة التي تنتمي إليها. وهي عملية تعليم وتعلم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد (طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً) سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية [(2)].

وتأسيساً على ما سبق، يجب أن نضع نصب أعيننا ضرورة تطوير مناهجنا التعليمية، وكذلك خطاباتنا الدينية والسياسية والإعلامية وتدعيمهما بالقيم الانسانية التي تساوي بين كل البشر على اختلاف ألوانهم.

وفي أعقاب ثورة 25 يناير المباركة ظهرت الحاجة الملحة إلى ما يمكن أن نسميه بالنضج السياسي، ويعني أن تبلغ القوى الوطنية الفاعلة درجة من النضج الذي يمكنها من تجاوز مصالحها الضيقة وانحيازاتها النوعية، لتكون مصلحة الوطن العليا، هي البوصلة التي تستقطب الجهود وتوجه المسار للدفع المتضامن والمخلص لهذه القوى. إننا اليوم ندخل مرحلة من تطور العمل السياسي، تتطلب أن يختفي التناقض بين مكونات القوى الوطنية دون أن يختفي الاختلاف فيما بينها، فالوطن في حاجة إلى كل المكونات بلا استثناء، الوطن يحتاج كل الرؤى، فليس هناك مكون يمتلك وحده الحقيقة المطلقة من دون الآخرين. هذا النضج السياسي يتحقق فقط حينما ينشأ حوار شفاف مسئول، يسمح لكل المكونات أن تعبر عن وجهتها حول قضايا الوطن حاضراً

ومستقبلاً كي يكون القرار فيما يظفر في النهاية بإجماع القوى الوطنية تعبيراً حقيقياً عن وجهة النظر التي تمضي بالمجتمع خطوة أبعد نحو القيم العليا: العدل والمساواة والحرية والديمقراطية (3).

وتظل الجامعة إحدى أهم مؤسسات المجتمع، حيث يتم فيها استمرار عملية التطبيع الاجتماعي وكذلك إكساب الطلاب القيم والمعتقدات، وتغيير سلوكهم إذا كان سلوكا مرفوضا من قبل المجتمع، كما يقع على عاتقها إكساب الطلاب ثقافة التعايش مع المجتمع الأكبر (4).

وتعد المواطنة أحد الركائز الأساسية في إحداث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع وذلك لما تحمله من قيم تجعل الفرد قادراً على المشاركة الإيجابية والفعالة في كل ما يدور حوله من قضايا ومشكلات سواء كانت داخل المجتمع أو خارجه (5).

وإذا كانت التنمية البشرية تعد من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، فإن ذلك يتطلب إعادة تعلم المواطنة وحقوق الإنسان، وتبدو الحاجة إلى تعلم المواطنة وترسيخ قيمها لدى أبناء المجتمع أكثر إلحاحاً في أعقاب التغيرات الاجتماعية الكبرى مثل الحالة التي تمر بها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير المجيدة، حيث الطموحات في مشروع تطوير مجتمعي ونهضة كبرى، يحقق طموحات الشعب المصري الآنية والمستقبلية. وإذا كانت قناعاتنا راسخة بأن التربية تصنع البشر، فإن ذلك يستلزم أن تكون القوى الوطنية على وعي خالص بأن المجتمع، مسئول مسئولية مباشرة عن صناعة أجياله المتعاقبة تفكيراً ووجداناً ونفسية وخلقاً وبدناً. إن مسئولية المجتمع عن صناعة أجياله بالتربية، مبدأ وجودي لا ينبغي أن نغفل عن إحيائه في كل لحظة وأن نعد له عدته إذا ما أردنا أن نكون سادة حاضرنا وسادة مستقبلنا سواء بسواء.

ولما كانت الجامعة تأتي على قمة المؤسسات التربوية الرسمية، فإن تأصيل "روح المواطنة" ضمن الاعتبارات القيمية في تكوين الشباب الجامعي يعني تأكيد حق الوطن في كل ما يتعلق برؤية الفرد وجهوده لتحقيق ذاته ومكانته، هنا ننظر إلى مجموع الشباب الخريجين باعتبارهم أصول تضاف إلى جسم المجتمع لا

خصوم تستقطع من كيانه. وعليه فإن تربية الشباب من أجل "المواطنة" هي أكثر الموضوعات جدلاً وصخباً في مجال التربية المعاصرة في مواجهة تزايد السخرية حول مشروعات الوطنية وضعف المشاركة السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بعض المنطلقات الأساسية للتربية في كل ما يتعلق بقيم المواطنة في سلوك الشباب، ومكانة الشباب في النسيج الاجتماعي، ودورهم المأمول في دعم الحاضر وبناء المستقبل، ودور التربية في تنمية قيم المواطنة والانتماء (6). ويشير حامد عمار إلى أن قيم المواطنة الإيجابية في الفكر والعمل إنما تشتق من قيم إنسانية عليا تتيح لها مجال النمو والاقتداء، وتلك هي قيم الحرية والعدل الاجتماعي والمشاركة الفعالة تحقيقاً لكرامة الإنسان(7).

وإذا كانت مصر في حاجة لمشروع قومي للنهضة، فهو بلا جدال مشروع ثقافي تعليمي تربوي ضخم يكون بمثابة مشروع وقائي استباقي يحمي مصر الدولة والأمة من خطر سوس الفتنة الطائفية، الذي يريد أن ينخر في مفاصلها المركزية ويهدد كيانها بالانهيار، مشروع يقضي على كل هذه الندوب القبيحة التي ظهرت على وجه مصر مؤخراً، ويمنع عدواها من الانتشار إلى باقي الجسد وسائر الأعضاء. من هنا لم يعد حق المواطنة وارتباطه العصبي بالوحدة الوطنية في مصر شعاراً يطلق على سبيل الترف الفكري بين صفوة المثقفين ونخبة القوم، أو من قبيلا لرفاه الذهني لفريق ما يسمى بالعقلاء والحكماء، ولكن بات الأمر يخص الجميع، بلو يهدد الجميع بلا استثناء (8). من هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية كونها تستهدف ترسيخ قيم المواطنة لدى طلبة كليات التربية بوصفهم معلمي الغد الذين ستقع على عاتقهم مهمة تربية أجيال الغد من أبناء الوطن.

مشكلة البحث:

لما كانت الجامعة تأتي على قمة المؤسسات التربوية الرسمية، فإن مسئوليتها تصبح من الأهمية بمكان لسببين: أولهما أنها تدعم وتكمل جهد مؤسسات التعليم العام التي سبقتها في ترسيخ قيم المواطنة والوعي بها، والسبب الثاني يتمثل فيما تمتلكه الجامعة من مناخ مغاير، وإمكانات قد لا تتوافر فيما دونها من المؤسسات مما

يمكنها من القيام بدور فعال في هذا المجال. وترجع قوة الجامعة وعمق تأثيرها في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها لعدة عوامل منها [9]:

1- أن طالب الجامعة في هذه المرحلة العمرية على بداية طريق تحمل بعض واجبات المواطنة مثل: المشاركة في الانتخابات العامة، وأداء الخدمة العسكرية، كما يفترض أن يتعلم ويكتسب خلال المرحلة الجامعية كثيرا من القيم والاتجاهات السياسية.

2- أن طالب الجامعة غالباً ما يكون قد بلغ مرحلة النضج العقلي، والجسمي والنفسي، مما قد يساعده في سرعة اكتساب وتشرب قيم المواطنة.

3- أن طالب الجامعة يفترض أن يكون على مستوى متميز في الذكاء، مما يساعد في التفكير الصائب في القيمة أو المبدأ أو الاتجاه، والاقتناع به قبل أن يؤمن به، وتكون لديه القدرة على التمييز بين السلوك الصحيح والسلوك الخطأ.

4- تتميز الجامعة بتنوع الأنشطة الطلابية في المجالات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية، التي يتعلم من خلالها الطلبة قيماً ومبادئ وسلوكيات وجدانية من قبل إدارة الجامعة والمجتمع، بما يمكن أن ينمي لديهم قيماً مثل: المسؤولية، والمشاركة، والانتماء، والقيادة وغيرها.

5- توافر الإمكانات المادية والمالية والبشرية فضلاً عن وفرة مصادر المعرفة التي تساعد الجامعة في تحقيق أهداف الأنشطة الطلابية، وبالتالي المساعدة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب.

وتأسيساً على ما سبق تأتي أهمية الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في تحقيق أهداف الجامعة بشكل عام، ودورها في عمليات التعليم والتعلم وتنمية مهارات الطلاب بشكل خاص، حيث يكون لعضو هيئة التدريس الدور الأكبر في توظيف كافة عناصر المنظومة الجامعية بما يحقق أهدافها. من هنا تبرز مشكلة الدراسة الحالية والتي تبحث في قيمة وحجم الدور الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى

طلابه في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير والتي من المفترض فيها أنها تتميز بمساحة كبيرة جداً من الحرية لكل من الأستاذ والطالب، وكذلك إدارة الجامعة التي يفترض أنها نالت استقلالها. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أدوار عضو هيئة التدريس في ترسيخ قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية بالعريش على ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

1- ما المواطنة مفهوماً وفكراً وممارسة؟

2- ما متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير من المواطنة؟

3- ما دور التربية في تنمية قيم المواطنة في ظل المتغيرات المحلية والعالمية؟

4- ما تداعيات العولمة والثورة المعلوماتية على دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها؟

5- ما رأي طلاب كلية التربية في أدوار عضو هيئة التدريس الجامعي بكلية التربية بالعريش في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى طلابه؟

6- ما التوصيات المقترحة لتحسين أدوار الجامعة بشكل عام وأدوار عضو هيئة التدريس بشكل خاص في ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة؟

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم المواطنة وأبعادها فكراً وممارسة من خلال الأدبيات.

2- رصد بعض التغيرات التي حدثت في المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير فيما يتعلق بقضية المواطنة.

3- تحديد أبرز قيم المواطنة اللازم توافرها في المواطن المصري واللازمة لتحقيق متطلبات وطموحات المجتمع المصري فيما بعد الثورة.

4- التعرف على الأدوار المتوقعة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي بكليات التربية في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة.

5- التعرف على واقع مساهمة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالعريش في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في:

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على بعض قيم المواطنة وهي قيم (الحرية، الانتماء، التسامح، المشاركة، والعمل، المسئولية) وذلك بوصفها أبرز قيم المواطنة.

حدود زمانية: تم تطبيق استبانة الدراسة في ديسمبر 2012م.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

- تعد هذه الدراسة استجابة لأبرز الإشكاليات المطروحة على ساحة الفكر السياسي والتربوي محلياً وعالمياً، بما يدعم دور الجامعة في قيم المواطنة لدى الطلبة.
- تتناول هذه الدراسة موضوعاً يرتبط ببناء الطلاب وإعدادهم للمساهمة في تحقيق التنمية والسلام الاجتماعي داخل المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه.
- حيوية موضوع الدراسة حيث إن موضوع المواطنة لا يزال في بؤرة الموضوعات والقضايا الاجتماعية الحيوية، خاصة بعد ثورة 25 يناير وما يتبعها من إرهاصات إعادة تشكيل بنية الدولة والمجتمع، ومن

ثم فنحن بحاجة إلى استجلاء حقيقة مفهوم المواطنة وتأصيله وتحليل أبعاده، وكيفية تطبيقه بما يتوافق مع ثقافتنا والتغيرات المجتمعية التي تمر بها مصر بعد الثورة.

- الزخم الاجتماعي والسياسي والتشريعي الحادث حول صياغة الدستور الجديد ووضع قضية المواطنة على رأس أولويات الأحزاب والقوى السياسية والثورية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات بوصفها أهم القضايا التي سترسخ المبادئ والأهداف العليا للثورة من عدل ومساواة وحرية وكرامة إنسانية.
- دور الجامعة. بوصفها قائدة حركة التغيير في المجتمع، وترسيخ مفهوم المواطنة، ونشر ثقافتها وقيمها لدى طلابها ومن ثم المجتمع ككل، وتحصين الشباب الجامعي بقيم المواطنة في مرحلة تعد في غاية الحساسية والخطورة من تاريخ مصر المعاصر.
- حالة التدهور والفوضى في المجتمع المصري في أعقاب الثورة وغياب أثر بعض القيم لدى كثير من أفراد وقطاعات في المجتمع المصري.

منهج الدراسة وأدواتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لرصد واقع أدوار عضو هيئة التدريس في تنمية قيم المواطنة لدى طلابه. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على استخدام أسلوب التحليل الفلسفي لتحليل المفاهيم المتعلقة بالمواطنة، وأبعادها والمنطلقات الفلسفية والعوامل الحاكمة لها، وأدوار الجامعات وأعضاء هيئة التدريس في تفعيل تربية المواطنة وتنمية وترسيخ قيمها لدى الطلاب.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استبانة لرصد آراء الطلاب بكلية التربية بالعريش حول مدى توافر الممارسات التي يجب أن يقوم بها عضو هيئة التدريس في سبيل تنمية وترسيخ قيم المواطنة لديهم.

مصطلحات الدراسة:

قيم المواطنة: مجموعة من الموجهات السلوكية المؤثرة في شخصية الفرد فتجعله إيجابياً ملتزماً أخلاقياً وسلوكياً في انتمائه لوطنه بوعي سياسي وبحرية ومسئولية، وقدرة على قبول الآخر والحوار البناء معه، وبمشاركة فعالة جماعية وتطوعية، لتحقيق الأمن الداخلي والسلام الاجتماعي والعدالة والمساواة [10].

الانتماء: يعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه "ارتباط الفرد بجماعة والسعي إلى أن تكون عادة جماعة قوية، يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها (كالأسرة–النادي–مكان العمل ... الخ) كما يرى أن الانتماء يرتبط بالولاء [11].

قيم الانتماء: هي الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالنظام السائد في المجتمع، والتي تجعل للإنجاز الوطني روحاً في تكوين الحس الاجتماعي والانتماء، بما يسوده بإرادة الفرد للعمل الوطني مع الشعور بالمسئولية لتحقيق المكانة الاجتماعية في عالم الغد (12).

المتطلبات: هي جملة الممارسات والأنشطة والإمكانات المادية والبشرية والفنية، وكذلك الظروف والمناخ الواجب توافرها في المجتمع ويلزم استيفاؤها قبل البدء في عملية التنفيذ، فهي بمثابة قواعد عامة من شأنها توفير المعايير اللازمة لتحقيق المطلوب.

وهي الحاجات التربوية المختلفة من ضوابط وأخلاقيات ومواصفات والتي ينبغي توافرها لتحقيق الأهداف المرغوبة [13].

متطلبات المجتمع المصري: تعرف إجرائياً بأنها "تلك الحاجات والرغبات لأفراد المجتمع المصري والتي عجزوا عن تلبيتها طيلة الثلاثين سنة الماضية مما أدى إلى انتفاضهم بمختلف طوائفهم في ثورة 25 يناير لأجل الخروج على الوضع الراهن، آملين في تحقيق طموحاتهم وتحسين أضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

الدراسات السابقة:

دراسة إيمان حافظ 2004 [14]:

استهدفت الدراسة رصد القيم الحالية لطلاب الجامعة ومعرفة التغيرات والقضايا القيمية المستقبلية المتوقع حدوثها في القيم التربوية وقيم العمل والقيم الأسرية وقيم الحوار مع الآخر، وكذلك رصد العوامل والقضايا المحلية والعالمية المؤثرة في هذه القيم، ومن ثم التعرف على أهم مظاهر الاضطراب القيمي. وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أن هناك تغيراً بين القيم الحالية للطلاب والقيم المتوقعة في المستقبل وفقاً لطبيعة القضايا والتغيرات التي يتعرض لها الطلاب، وأن القيم المتوقعة في المستقبل بعضها قد يكون سلبياً مثل: سيادة قيم الفهلوة، والكسب السريع ...، والبعض الآخر قد يكون إيجابياً مثل: إتقان مهارات العمل الأساسية، والتدريب المستمر لمواجهة متطلبات سوق العمل. وأوضحت الدراسة أن التغير المتسارع بقضاياه المحلية والعالمية من أبرز مسببات الاضطراب القيمي لدى طلاب الجامعة.

دراسة عبد الودود مكروم 2004 [15]:

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل الحاكمة لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة والاعتبارات الحاكمة لمسئولياتها في ذلك. وقد استخدمت الدراسة أداتين لتحقيق أهدافها، تمثلت الأداة الأولى في مقابلة مع عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة، والأداة الثانية استبانة طبقت على عينة من طلبة السنوات النهائية بالجامعة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها يتم من خلال الاندماج في الخدمة التطوعية، والأنشطة الطلابية وتمثيل صوت الطلاب في بيئة القرار الجامعي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المشكلات التي تعيق دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها مثل المشكلات التي تتعلق بأهداف التعليم الجامعي والمناهج والأنشطة الطلابية ومسئولية أعضاء هيئة التدريس.

دراسة موسى الشرقاوي 2005 [16]:

استهدفت الدراسة الوقوف على مستوى وعي طلاب التعليم الجامعي بقيم المواطنة مثل حب الوطن، الانتماء والولاء، الحرية، المشاركة، الجماعية. ومن ثم وضع رؤية مقترحة لدور التعليم الجامعي في إنماء الوعي بقيم المواطنة لدى الطلاب.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وعي الطلاب بقيم المواطنة إلا أن هناك قصوراً في دور الجامعة في إنماء هذا الوعي، وبناء على ذلك فإنه بالرغم من ارتباط قيم المواطنة بالمشترك الإنساني العام بين طلاب الجامعة إلا أن مواقف الطلاب نحو هذه القيم لم تأت متسقة ومجمعة على أهميتها، وهذا يوضح أن الجامعة لم تتمكن من تأسيس الوعي بقيم المواطنة لدى طلابها بشكل يمكنهم من اتخاذ مواقف واضحة ومتسقة نحو هذه القيم، الأمر الذي يشير إلى البحث عن سبل جديدة لتفعيل دور الجامعة في إنماء المواطنة كقيمة وكمفهوم مجرد وكممارسات سلوكية من خلال المواقف الحياتية المختلفة.

دراسة هويدا الإتربي 2007 [17]:

استهدفت الدراسة التعرف على قيم المواطنة السائدة بين طلاب الجامعة وبيان أهمية إكساب الشباب الجامعي قيم التربية من أجل المواطنة وكيفية تعزيز قيم المواطنة لدى هؤلاء الطلاب. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ماهية المواطنة والتربية من أجل المواطنة وقيمها. واعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها للتعرف على آراء الطلبة حول أبرز قيم المواطنة لديهم، واعتمدت المعالجة الإحصائية على أسلوب حساب التكرارات والنسب المئوية للتعامل مع نتائج الدراسة الميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أفضت إلى تحديد سبل تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة والتي تمثلت في: تفعيل الدور التربوي للأنشطة الطلابية، وتفعيل الدور التربوي لأستاذ الجامعة، وتربية الطالب نفسه وتفعيل دوره ليكون مواطناً صالحاً، وتفعيل دور المناهج والمقررات الدراسية، وأخيراً تفعيل دور الإدارة الجامعية في تعزيز قيم المواطنة.

دراسة ريميرس فيماندو 2009 Remers Femando [18]:

استهدفت الدراسة وضع سيناريوهات متوقعة خلال السنوات القادمة لطبيعة التغيرات العالمية التي ستحدث بالعالم بسبب العولمة، والنظام السياسي الدولي وانتقال الثروة من الغرب للشرق، وانعكاس ذلك على الدول المختلفة. وحاولت الدراسة توضيح طبيعة الاستعدادات التي يجب أن تسلح بها الدول أفرادها من أجل التعامل مع العولمة ومنها نشر قيم المواطنة، التي فرضت على جميع الدول إجراء تغييرات جوهرية في نظمها التعليمية من أجل قبول الاختلافات الثقافية بين الشعوب مع القدرة على التحدث بلغات غير وطنية من أجل فهم طبيعة العولمة وانعكاساتها.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

ويتناول هذا الجزء أربعة محاور رئيسة كالآتي:

المحور الأول: المواطنة مفهوماً وفكراً وممارسة:

أ- المواطنة لغوياً:

المواطن والمواطنة مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به، وهو "موطن الإنسان ومحله"، وطن يطن وطنا: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، توطن البلد: اتخذه وطنا، والوطن: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد، وتوطنت نفسه على الأمر: حملت عليه، والمواطن جمع موطن: هو الوطن، والمشهد من مشاهد الحرب[19].

ب- المواطنة اصطلاحيا:

تأتي الوطنية في الاصطلاح بمعنى حب الوطن Patriotism في إشارة واضحة إلى المشاعر الصادقة، والعاطفة الجياشة تجاه الوطن، والارتباط به، أما المواطنة Citizenship فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية أو المواطنية، وتتميز المواطنة بنوع

خاص من ولاء المواطن لوطنه، وخدمته في جميع الأوقات سلما وحربا، وتعاونه مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل الجمعي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع [20].

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة "علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسئوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل: حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وكذلك الواجبات مثل: الولاء والانتماء وواجب دفع الضرائب والدفاع عن بلده" [21].

وفي موسوعة (كولير) الأمريكية المواطنة هي "أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما، أي أن المواطنة بشكل بسيط وبدون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، والمواطن هو الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها [22].

ويرى ري جريفز (Rhy Griffth, 2000) أن صفة المواطنة في الألفية الثالثة لا تعني مجرد دراية المواطن بحقوقه فقط، ولكن رغبته في ممارستها من خلال شخصية مستقلة تحسم أموره بالبحث الناقد، كما أن قراراته وسلوكه محكوم بالاعتبارات الأخلاقية للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ومن ثم فهو قادر على تنظيم وتعزيز المسار الذاتي خلال الحياة، كما يسهم في خير ورفاهية المجتمع من خلال الشعور بالواجب المدني تجاه سد حاجاته [23].

وتعرف عايدة أبو غريب المواطنة لدى الطلاب على أنها: مجموعة الخصائص والسمات التي تجعل الطلبة الذين يتسمون بها:

- قادرين على تحمل المسئولية والمشاركة، وممارسة الاعتماد المتبادل، ويتصفون بروح التطوع.

- لديهم معارف ومهارات تمكنهم من السعي لحل المشكلات التي تواجههم في الدراسة، وفي الحياة بأسلوب علمي.
- قادرين على ممارسة التفكير الناقد، واتخاذ قرارات حول قضايا عصرية وجدلية تواجه المجتمع [24].

وعرف عاطف غيث المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي "الدولة"، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول "الولاء"، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة (25).

ويستند مفهوم المواطنة على مسلمة رئيسية قوامها أن الكل سواء، فالجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، فالمواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة الأرض التي يعيش عليها، أي أن كل فرد يخضع للقوانين السائدة ويتمتع بشكل متساو مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها في ضوء مجموعة من المعايير والقيم والاتجاهات السائدة في تلك الدولة. والمواطنة صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وأن يشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، وأن يكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشؤون المجتمع واستخدامها، ولديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب اللون والجنس أو العقيدة [26].

نشأة وتطور مفهوم المواطنة:

أ- **الإرهاصات:** وجد مفهوم المواطنة منذ أن وجدت البشرية والكيانات والتجمعات البشرية والمجتمعية في أرض المعمورة، ولكن أقرب معنى للمفهوم المعاصر للمواطنة في التاريخ القديم يعود إلى "الدولة المدنية" عند الإغريق، والتي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا تطبيقاً له [27]. وبالتالي يمكن القول أن مفهوم

المواطنة نتاج التحولات التاريخية والسياسية في المجتمعات وإن كان اقترانه بالدولة الحديثة، إلا أنه مفهوم قديم عرفته العديد من الحضارات الإنسانية القديمة (28).

ب- **الرؤية الإسلامية للمواطنة:** لقد وضعت الدولة الإسلامية فلسفة المواطنة في الممارسة والتطبيق، وضمنتها في المواثيق والعهود الدستورية منذ اللحظة الأولى لقيام هذه الدولة في السنة الأولى للهجرة. ففي أول دستور لهذه الدولة أسس على التعددية الدينية، وعلى المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين المتعددين في الدين والمتحدين في الأمة والمواطنة .. فنص هذا الدستور-صحيفة دولة المدينة- على أن "اليهود أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم وأن لهم النصر والأسوة مع البر من أهل هذه الصحيفة. ينفقون مع المواطنين ما داموا محاربين .. على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة .. من بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم ... وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من اشتجار ويخاف فساده فمرجعه إلى الله وإلى رسول الله" ...، هكذا تأسست المواطنة في ظل المرجعية الإسلامية منذ اللحظة الأولى لقيام دولة الإسلام (29).

وهذه الوثيقة لم يفرضها الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما جاءت كثمرة لمشاورات مع المهاجرين والأنصار والجماعات اليهودية التي كان لها حضور في المدينة. وجاءت بنود هذه الوثيقة مبنية على أسس ثابتة وعلى قواعد شرعية، ومنها ما جاء في الآية الكريمة: (**لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**). سورة الممتحنة الآية 8.

لقد أقر الإسلام حرية الاعتقاد كمبدأ عام والحريات الدينية لأهل الديانات السماوية، فيقول المولى عز وجل: (**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**) سورة يونس: من الآية 99. وهناك العديد من الآيات الكريمة والسنة النبوية الشريفة التي توضح هذا المبدأ، ففي السنة النبوية أرسى الرسول- صلى الله عليه وسلم- مبادئ إنسانية عامة من خلال التطبيق العملي لتنظيم العلاقة بين المسلمين وأهل الديانات الأخرى، ومنها تلك الوثيقة

التي وضعت لأهل يثرب لتنظيم العلاقة مع يهود يثرب كمواطنين يعيشون فيها مع المسلمين، حيث نصت هذه الوثيقة على حماية الأموال والأعراض والحرمات، وإقرار العدل والتناصح في البر، ونصرة المظلوم، والدفاع عن الوطن، وغير ذلك من المبادئ التي تضمن لجميع أبناء الوطن العيش في سلام.

ومن أهم المبادئ التي جاء بها دستور المدينة [30]:

1- تحديد أساس المواطنة في الدولة:

نصت الوثيقة على كون الإسلام أساساً للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة. وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية، فعبرت عن المسلمين بأنهم أمة من دون الناس، ويجعل هذا النص من المسلمين أمة يجمع أفرادها الإيمان بالدين دون النظر إلى أصولهم القبلية أو النسبية، وهذه ظاهرة يعرفها المجتمع العربي لأول مرة في تاريخه آنذاك. ونصت الوثيقة على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة وحددت ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات وتضمنت ذلك الفقرات من (25-36) من الوثيقة النبوية.

جميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلاً عن الأخوة الدينية، فيجب أدبا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن وإعظامه وغناه وثروته [31].

2- جواز الانضمام إلى الصحيفة بعد إبرامها:

إن دستور المدينة هو أول وثيقة سياسية متعددة الأطراف تقرر مبدأ جواز الانضمام إليها بعد توقيعها (ف/ 1 و16) "من تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم".

3- منع إبرام صلح منفرد مع أعداء الأمة:

نصت الوثيقة في فقرتها رقم (17) على أن: (سلم المؤمنين واحد، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم).

4- تقرير مبدأ العدل والمساواة:

قررت الوثيقة في عدد من نصوصها مبدأ المساواة، ذلك المبدأ الذي تقرر أيضاً وتأكد من نصوص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وقد أشارت إليه من نصوص دستور المدينة الفقرات: (15، و17، و19، و45). كما أكدت الفقرات (13، و15، و16، و36ب، و47). مبدأ عدم إقرار الظلم، أي أنها قررت في الواقع قاعدة العدل الواجب إرساؤه بين المؤمنين.

وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من أحكام الصحيفة، جعلت كل الأفراد والجماعات التي اتخذت من المدينة وطنا، المؤمنين واليهود والنصارى وغيرهم، مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن المعتقد الديني، وهذا يعني بمفهوم المخالفة أن الإسلام لم يعتبر حينها شرطا في المواطنة، فالأمة التي تقوم على عاتقها دولة الإسلام يجب أن تقوم على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن المعتقد الديني.

وجاءت الصحيفة على ذكر أسماء كثير من القبائل كبني عوف وبني الحارث وبني جشم، وبني النجار، وبني عمرو بن عوف، وبني النبت، وبني الأوس ... إلى أن أتت على ذكر اليهود ... وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما دامو محاربين، وأن يهود بني عوف أمة من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم ... وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف، وليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف ... وأن جفنه بطن من ثعلب كأنفسهم (جفنة هم عدد قليل من الناس، ولكن عدهم الرسول صلى الله عليه وسلم وأعطاهم حقكم مع

عددهم القليل)، وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ... وأن يهود الأوس ومواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة"

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنه لم يعد هناك عاقل يعارض فكرة المواطنة أو ينكر مدنية الدولة، التي لمتعرف غيرها مجتمعاتنا العربية والإسلامية بامتداد تاريخها، وأن المناقشة الجادة حولها ينبغي أن تتجاوز السؤال: "ماذا"، الذي عرفنا إجابته، إلى السؤال: "كيف"، الذي يفترض أن توضح لنا إجابته سبل تنزيل تلك العناوين على الواقع، بحيث تترجم إلى حقوق وواجبات وضمانات تحميها [32].

ولم ينس المسلمون طيلة تاريخهم وصايا الرسول–صلى الله عليه وسلم–لأهل الديانات الأخرى، ومنها قوله–صلى الله عليه وسلم–"من آذى ذميا فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله".

وأكدت كتب الفقهاء وممارسات المسلمين مع أهل الديانات الأخرى طيلة عهود التاريخ المختلفة الماضية هذه المبادئ الإنسانية والوطنية؛ حيث عاش أهل الديانات الأخرى في ظل الدولة الإسلامية حياةً تتسم بالعدل والأمان، بل ووصلوا إلى أعلى درجات العلم والمال والشهرة بفضل ما أتيح لهم من حريات وأعطى لهم من حقوق متساوية مع إخوانهم المسلمين.

ويذكر المسعودي في "مروج الذهب" عن مجالس الخلفاء الفكرية التي أتاحت لأصحاب العقائد والنحل ممارسة حقهم في الجدل والمناقشة، حتى آراء الزنادقة منهم كانت تعرض على بساط البحث والجدل ولكنها كانت مضبوطة بما لا يضر سلامة المجتمع، فكل مجتمع من حقه أن يحافظ على خصوصيته وأمنه. كما تذكر بعض مصادر التاريخ في تاريخ الواقدي وبدائع الزهور لابن إياس عن مدى تمتع أقباط مصر بمنزلة عالية، وتبوئهم للمراكز الكبرى، وحيازتهم الأملاك والأموال؛ وذلك عملاً بوصايا الرسول–صلى الله عليه وسلم–حيث أوصى بهم خيراً، وبأن لهم في الأقباط ذمةً ورحماً، وعندما قال–صلى الله عليه وسلم–أيضاً "الله الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم، ويكونون لكم عدوةً وأعواناً في سبيل الله. كما يذكرنا التاريخ بعهد الأمان الذي كتبه عمر بن

الخطاب –رضي الله عنه–للنصارى في بيت المقدس بحمايتهم وحماية أموالهم، وأن جميع كنائسهم لا تهدم ولا تسكن، بل إنه – رضي الله عنه–رفض الصلاة فيها حتى لا يتخذها المسلمون مصلى من بعده وهي دور عبادة لإخوانهم المسيحيين، وما يروى عن موقف صلاح الدين بإطلاق سراح بعض أسرى الصلبيين حين جاءته نبيلات صليبيات يطلبن ذلك لأزواجهن (33).

ج-المواطنة بمفهومها الحديث:

يعود تاريخ ابتداء مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وتزايد تأثيره نتيجة حركة الإصلاح الديني، وما تلاه من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية (34). حيث طرح مفهوم المواطنة بوصفه أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، ثم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع قرننا هذا.

وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت حول فكرة الحرية الفردية والعقلانية وتقوية مركز الفرد في مجتمع سياسي قام على قواعد عصر النهضة وعلى أبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطنة قد تطور وتحور عبر مسيرة في دوائر العمل، والمجتمع المدني، والمجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح "المفهوم المفتاح" الذي لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته الحادثة المستجدة، حيث يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق (35).

ومع نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين، أضحى الحديث عن المواطنة من المسائل التقليدية والمكررة بين مفكري العلوم السياسية، على أن اللافت للانتباه–كما تؤكد الأدبيات–أن مفهوم المواطنة قد عاد مرة أخرى إلى ثورة الاهتمام لدرجة أضحى معها مفهوم المواطنة هو الكلمة الرنانة "The buzz word" بين مفكري ودارسي العلوم السياسية على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم (36).

ولقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين.

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، بل والإبادة الدموية.

وثانيها: بروز فكرة "العولمة" التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً (37).

وفي ظل تحديات العولمة، والمتغيرات الدولية-بآثارها المختلفة-، كانت الحاجة لتربية الناشئة، وتوجيه الاهتمام بالمواطنة، وتأصيلها، فقد اختلف المحللون لظاهرة العولمة حول تحديد أثرها على الهوية الثقافية والمواطنة، فهناك من يرى في العولمة اتجاها متزايداً نحو تقسيم العمل، وانتشار التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة، وهناك أيضاً المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام، ويجدون في العولمة السبيل للحاق بهذه الحضارة، دون قلق أو خوف على الهوية.

وهناك أيضاً الكارهون للعولمة؛ لأسباب عديدة أهمها الاستقلال الاقتصادي، والبطالة، وما تتركه من أثر على المواطنة، وهناك من يكره العولمة لسبب ديني؛ ذلك أنها آتية من مراكز دينها غير ديننا، وأنها تنكرت للأديان كلها، وآمنت بالعلمانية التي لا تختلف كثيرا عن الكفر، وهناك من يرى أن العولمة ليست غزوا اقتصاديا أو علمانيا، بل غزوا قوميا، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى، ومن ثم فإن الاستقلال الاقتصادي ليس

مطلوبا فقط لمنع الاستغلال، بل أيضا لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتعتبر حماية الهوية الثقافية هي الهدف الأصلي، وليس مجرد وسيلة للاستقلال الاقتصادي [38].

ولعل تعريف العولمة من المنظور الثقافي يحمل هيمنة الثقافة الأقوى على الثقافات الضعيفة، إما عن طريق التفاعل الثقافي، أو الامتزاج الثقافي في حالة تلاشي الحدود الجغرافية، وفي الحالتين تكون النتيجة هي طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة، ومحاولة إذابتها، والحلول محلها، ومن هذا المنطلق تنبع إشكالية تحقيق التوازن بين العالمية والقومية أو المحلية التي تواجه دول العالم الثالث [39].

وعلى كل حال، فللعولمة بإيجابياتها وسلبياتها، وانعكاساتها التربوية، تأثيرات على تربية المواطنة؛ حيث أصبح التطور السليم للمواطنة في حدود الزمان والمكان له مستويان، وهما: مستوى العلاقة بين الفرد ووسطه الاجتماعي، ومستوى العلاقة بين الفرد والوسط الاجتماعي الإنساني العالمي.

كما أصبحت المواطنة، فكراً وسلوكاً، أحد الركائز الأساسية في إحداث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع وذلك لما تحمله من خصائص ومقومات وقيم تجعل الفرد قادراً على المشاركة الإيجابية والفعالة في كل ما يدور حوله من قضايا ومشكلات سواء كانت داخل المجتمع أو خارجه [40].

ويمكن القول أن خصائص ومقومات المواطنة تتلخص في [41]:

- امتلاك المواطن المعارف والمهارات الوظيفية عن أوجه الحياة المختلفة محلياً، ووطنياً، وعالمياً.
- قدرة المواطن على تحمل المسؤولية، ومشاركته في صنع القرارات التي تواجه السياسة العامة في بلده.
- الوعي الكامل بالحقوق والواجبات.
- اكتساب اتجاهات إيجابية نحو المجتمع، والتراث، والسلام.
- ممارسة التفكير الناقد، واتخاذ القرارات حول قضايا عصرية عالمية تواجه المجتمع؛ للتكيف مع حضارة العصر، والتعايش معه.

أبعاد المواطنة:

يمكن تحديد المواطنة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في الآتي [42]:

- البعد الفلسفي والقيمي: ما دامت المواطنة إنتاجاً ثقافياً إنسانياً (أي ليست إنتاجاً طبيعياً) فهي تنطلق من مرجعية قيمية تستوحي دلالاتها من مفاهيم الحرية، والمساواة، والمسئولية، والعدل، والحق، والخير، والهوية، والمصير، والوجود المشترك.
- البعد السياسي والقانوني: حيث تحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية والاجتماعية داخل المجتمع، والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة كالحق في المشاركة واتخاذ القرارات، وتحمل المسئولية، والحق في مؤسسات وقوانين ديمقراطية، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص.

ووفقاً لذلك فإن مفهوم المواطنة "قانوني في المقام الأول" ثم يؤكد بأن المواطنة هي أساس الشرعية ذلك أن مجموع المواطنين هم الذين يختارون حكومتهم عن طريق الانتخاب. وبالتالي لا يمكن أن نفهم المواطنة من غير تأسيس ديمقراطي في المجتمع.

- البعد الاجتماعي والثقافي: وهو كون المواطنة محدداً لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، بحيث تصبح المواطنة مرجعية معيارية وقيمية اجتماعية، وكثقافة ونظام مجتمعي.

ويمكن اعتبار أن المواطنة تتحقق من خلال مجموعة من القيم تتعلق بالحقوق والواجبات الوطنية التي تتمثل في:

1- الانتماء: أي الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن)، مما يجعل المواطن يندمج ويتمثل ويتبنى خصوصيات وقيم الوطن الذي ينتمي إليه.

2- الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن وفي السلامة، والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية، والحق في التنقل وحرية التعبير والإبداع، والانتماء، والمشاركة السياسية، والحق في الحياة الكريمة.

3- الواجبات: كاحترام النظام العام، وعدم خيانة الوطن، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والدفاع عن الوطن، والتكافل، والوحدة الوطنية، والمساهمة في بناء وازدهار الوطن.

4- المشاركة العامة: كالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية العامة (الانتخاب والترشح)، وتدبير المؤسسات العمومية، والمشاركة في كل ما يهم حاضر ومستقبل ومصير الوطن.

وعليه، فإن التربية على المواطنة، هي تلك التنشئة الاجتماعية التي تحاول تربية الفرد/ المواطن على تمثل وتبني كل تلك القيم والنظم السياسية والقانونية والمعرفية لمفهوم المواطنة، لتنعكس في مؤسساته وسلوكياته وعلاقاته المجتمعية داخل الوطن.

المواطنة في إطار المجتمع المدني:

في المجتمع المدني يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني إلى مبدأ المواطنة، ويعترفون بمبدأ الاختلاف في العقيدة الدينية التي يجب أن لا تحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة، لأن المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق، والوطن يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية، وأن البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى.

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم المجتمع المدني يتطلب توافر بعض الشروط المعنوية والأخلاقية ومنها:

- الحرية، وهي تعني بالنسبة للفرد قدرته على الفعل والاختيار كحرية الحركة والتصرف وحرية الاعتقاد والفكر والتعبير وحرية الاجتماع والتجمع وحرية العمل وغيرها إضافة إلى الحريات السياسية التي تعني قدرة الشعب على اختيار شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم وأهدافه وعلى اختيار القائمين على القرار.

وهكذا فإنه كلما توافرت قيمة الحرية بأنواعها المختلفة خارج وداخل مؤسسات المجتمع المدني وبين بعضها البعض كلما كان ذلك مؤشراً على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح. ونعتقد أن معظم أشكال وقيم الحرية قد تضمنها الدستور المصري الجديد الذي حظي بموافقة الشعب المصري في ديسمبر 2012م بالرغم من الجدل والصخب الذي دار حوله من قبل بعض القوى الحزبية والمجتمعية وبعض منظمات المجتمع المدني في مصر.

- المواطنة، وتعني في جوهرها النضج الثقافي والرقي الحضاري وإدراك سياسي حقيقي لقيمة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس ... إلخ [43].

فالمواطنة علاقة بين المواطن والوطن، وهي معيار للجنسية، ويوجد ارتباط بين المواطنة والمساواة. والمساواة لا تكون إلا بين متكافئين [44]. وهذا ما يدور حوله حوار مجتمعي واسع النطاق في مصر الآن على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية بالرغم من صدور دستور جديد للبلاد يعتقد أنه راعى كثيراً المواطنة وجعلها أساساً يستند إليه في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين.

وفي كل الأحوال تظل هناك بعض الإشكاليات حول مفهوم المواطنة، والتي قد تستمر في إثارة الجدل من قبل البعض، فهل من حق اليهودي أو البوذي أو البهائي أو الشيعي المصري أن يحكم؟

حتى في أمريكا–فكرة المواطنة ليست واضحة أو خالصة، ويلاحظ تباين درجات المواطنين (السود–البيض–العرب)، وبالتالي تظل مثل هذه الإشكاليات مطروحة حتى في أقدم قلاع الديمقراطية التي يتصورها البعض.

وبالرغم من ذلك تظل المواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك الاجتماعي حيث تغرس مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة بالتوازي مع الانتماء للجماعة الكبيرة ولكنه تماسك تلعب فيه الإرادة الشخصية للفرد الدور

الرئيس لأنه مبني على الاتفاق الذي دخله الأفراد باختيارهم لتأسيس مؤسسات ومنظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم وتلتزم بالعمل في حدود النظام والقانون والقواعد المتعارف عليها في المجتمع.

المواطنة ومقومات بناء مجتمع مدني:

ينطوي مفهوم المجتمع المدني على أربعة عناصر رئيسية هي: الطوعية، والمؤسسية، والغاية والدور، المواطنة وحقوق الإنسان. 1084 وتؤكد هذه العناصر على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة. ومن ثم يقوم المجتمع المدني بوظائف متعددة في تنمية المواطنة الحقيقية من خلال دوره في إفراز قيادات جديدة، وإشاعة ثقافة الديمقراطية، وتجميع المصالح وزيادة الثروة وتحسين الأوضاع [45].

ولكي يقوم المجتمع بدوره المأمول فلا بد من وجود مقومات تشكل مقدمات جوهرية وضرورية لبناء وتفعيل مجتمع مدني حقيقي، وتعد شروطاً موضوعية لوجود هذا المجتمع. ويمكن تحديد أهم هذه المقومات في الآتي [46]:

1- الإطار القانوني:

ويتحدد هذا الإطار في وجود:

- دستور يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، ويضمن قيام وعمل مؤسسات المجتمع المدني.
- نظام حكم دستوري ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- نظام قضائي مستقل يحمي الشرعية الدستورية والحريات والممارسات الديمقراطية من الانتهاكات والتجاوزات، مثل إقدام الحاكم على حل السلطة التشريعية الممثلة للشعب أو تجميد العمل بالدستور أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو غيرها.

2- **الإطار السياسي**:

ويعني توافر مناخ وصيغ سياسية تسمح لمختلف القوى والفئات في المجتمع المدني بالتواجد والتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة عن طريق نشر وإقرار أفكار التسامح والتعددية والتعايش بين مختلف تيارات المجتمع وتكويناته.

3- **الإطار الاقتصادي**:

ويعني أن يكون للدولة دور في المجال الاقتصادي تحكمه استراتيجية سياسية واقتصادية تنموية جادة تأخذ في الاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له الحركة المناسبة في الوقت نفسه ومع ملاحظة الاحتفاظ للدولة بدورها المنضبط والمحدد بما لا يسمح بانفلات الأوضاع المجتمعية اقتصادياً واجتماعياً.

4- **الإطار الثقافي والأيديولوجي**:

يتضمن هذا الإطار مختلف القيم والأفكار والاتجاهات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع، وإحدى المسائل المهمة المرتبطة ببناء وتطوير المجتمع المدني ومؤسساته تتمثل فيما يطلق عليه "الثقافة المدنية" التي تتضمن نشر قيم المشاركة والنزوع للعمل التطوعي والتسامح والتنافس السلمي وقبول التعدد والاختلاف واحترام حقوق المعارضين والمختلفين ونبذ العنف والتعصب وغيرها من القيم المدنية.

المحور الثاني: متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير:

عانى الشعب المصري سنوات من الظلم والاستبداد على مدى أكثر من ثلاثة عقود خلال حكم الرئيس المخلوع مبارك، وقد ترتب على هذه الفترة الاستبدادية مشكلات عانى منها الوطن والمواطن في حياته اليومية وبرزت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وتفككت الأواصر الإنسانية بين الأرحام، وانهمك الأغلبية من الناس في البحث عن مصادر عيشهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة فانتشرت الرشوة والمحسوبية، والسوق السوداء والبطالة وبيوت الصفيح وسكن المقابر وشهداء رغيف الخبز وأنابيب الغاز، وانتشرت البلطجة، وزادت

الهوة بين الدخول والمستويات الاقتصادية والاجتماعية للناس بطريقة غير منطقية وغير محتملة [47]. وقد كانت هذه الأسباب وغيرها مبرراً كافياً لقيام الثورة ضد الظلم والاستبداد وغياب العدالة الاجتماعية.

ومن إيجابيات الثورة أنها ثورة بدأت بالشباب، تلك الشريحة العمرية التي يعد شباب الجامعة جزءاً منها، وقد كانت البداية بالاعتماد على التكنولوجيا في زرع بذور الثورة، حتى سميت بثورة الفيس بوك. تؤكد إحدى الدراسات أنه من خلال عملية الرصد التي أجريت على عينة البيانات التي تم تجميعها حول فعاليات الثورة على الفيس بوك خلال الفترة من 11 يناير إلى 10 فبراير 2011م. وجد أن عدد الأعضاء المشتركين في الصفحات والمجموعات ذات العلاقة بالثورة قد تجاوز ال 34 مليون شخص، وعدد الصفحات 2313، وعدد المشاركات 9815، وعدد التعليقات 461 ألفاً [48]. وسرعان ما تفاعلت كافة شرائح وقوى الشعب والتفت حول الثوار الشباب لتزيد جذوة الثورة اشتعالاً وتزداد ميادين مصر زخماً.

وكان لثورة 25 يناير عام 2011م نتائج متعددة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر، فقد حررت تلك الثورة المجيدة المواطن المصري من كافة أشكال الخوف والظلم والقهر بكافة مستوياته، وخرج المواطنون ليطالبوا بحقوقهم المشروعة والمستحقة في العيش بحرية وكرامة وفقاً لإرادتهم الحرة المستقلة ليكون الشعب هو صاحب السلطة الحقيقية. وفي أعقاب هذا الثورة المجيدة ظهرت بعض التداعيات التي تعد امتدادا طبيعياً لنتائج ما بعد الثورات الكبرى في أي بلد، حيث بدا واضحاً إصرار الشعب على استكمال ثورته وإحداث تغيير حقيقي يفضي إلى تحقيق كافة أهداف الثورة.

وقد كان من هذه التداعيات تحقيق متطلبات اجتماعية كثيرة ومستحقة، وهذه المتطلبات تعد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع اليوم، ومن هذه المتطلبات على سبيل المثال [49]:

- متطلبات سياسية: مثل الحاجة إلى دولة "مدنية-ديمقراطية".
- متطلبات اقتصادية: مثل الحاجة إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري.

- متطلبات اجتماعية: مثل الحاجة إلى الحفاظ على "الوحدة الوطنية-الأمن-حقوق الإنسان".

وتحقيق هذه المتطلبات وغيرها يمثل إجماعاً من كافة طوائف وقطاعات المجتمع المصري، خاصة بعد ثورة مباركة حظيت بتأييد شعبي وإقليمي، وتقدير عالمي غير مسبوق، لتحضرها ورقيها ونبل غايتها، وسمو أهدافها، ثورة باتت تفرض العديد من التغيرات الجذرية في كل الميادين والمجالات وعلى كل المستويات، وفي القلب منها التعليم، بوصفه القادر على إحداث التغيير المنشود، وأداة النهضة والتقدم واللحاق بركب الحضارة المعاصرة. وقد أكد الكثير من التربويين على أن التعليم بوضعه الحالي غير قادر على استيعاب معطيات ثورة الخامس والعشرين من يناير والتي باتت تفرض العديد من التغيرات لعل من أهمها نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية: منهجاً وطرائق، وتعاملاً بين الجميع داخل هذه المؤسسات [50].

وعلى الصعيد القيمي للثورة يقول على الدين الهلال [51] "قد يبرز الدور الثقافي والأخلاقي للثورة من خلال دراسة الثورة من مدخل الثقافة السياسية التي تركز على القيم والمبادئ المجتمعية التي أفرزتها الثورة والأسباب التي أدت لهذا التكاتف المجتمعي غير المسبوق بين كافة طوائف الشعب المصري".

وقد تمثلت أخلاقيات ثورة 25 يناير في [52]:

1- الإرادة القوية ومواصلة تحقيق الأهداف المجتمعية الثورية.

2- الإيثار وإنكار الذات وإعلاء مصلحة الوطن عن المصلحة الخاصة.

3- التعاون المخلص مع الآخرين لحل ما يواجه المجتمع من مشكلات.

4- التأكيد على وحدة الشعب بمسلميه ومسيحيه.

5- الانتماء للوطن والتفاني في خدمته.

6- التفاني في المحافظة على أمن الوطن وسلامة أراضيه.

7- الشفافية في العمل والتعامل وبث روح الثقة بين المصريين.

8- الانتقال إلى مرحلة بناء الوطن.

9- الضرب بيد من حديد على الفاسدين والمخربين.

هذه هي أهم العناصر الرئيسية التي تمثل متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير بشكل مختصر، وبنظرة تحليلية بسيطة نجد أن موضوع المواطنة وقيمها وكيفية تحقيقها وترسيخها يقع في قلب هذه المتطلبات وذلك باعتبار أن المواطنة تعد من أهم سبل تحقيق هذه المتطلبات.

المحور الثالث: دور التربية في تنمية قيم المواطنة في ظل المتغيرات المحلية والعالمية:

تأتي قيم المواطنة في صدارة القيم الاجتماعية التي تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تأصيلها وتنميتها وترسيخها لدى كافة مواطنيها. لكن مفهوم المواطنة قد يختلف من مجتمع إلى آخر خاصة في مجتمعاتنا العربية مقارنة بالمجتمعات الغربية، بالرغم أنه من المفترض إلا يكون كذلك، لذلك فإن أدوار التربية والتعليم وباقي قنوات الاتصال ستكون حاسمة في التعريف بتلك المفاهيم الإنسانية والحضارية المعاصرة، وفي دمجها ضمن مضامين التنشئة التربوية والاجتماعية للأجيال الجديدة.

وتظل عملية بناء مواطن الغد مشروعا مجتمعيا متكاملا يجب أن تشترك فيه كل المؤسسات والجهات التي تؤثر على تكوين معارف وسلوكيات وقيم المواطن من المدرسة إلى الجامعة، إضافة إلى الجمعيات الأهلية، ووسائل الإعلام، والهيئات الحكومية، والأحزاب السياسية، وغيرها من الهيئات الفاعلة، وذلك من خلال تربية مدنية تمكن المواطنين من أخد دورهم الفعال في الحياة السياسية في بلدانهم.

وتنمية المواطنة لدى المتعلمين تعد من أهم سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛ وحيث إن ازدهار الوطن في ظل تحديات هذا القرن ومستجداته تصنعه عقول وسواعد الشباب، فإن إكسابهم قيم المواطنة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفاعلة في جوانب التنمية، اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً [53].

وهذا ما دعا معظم دول العالم ومفكريها وباحثيها إلى ضرورة تبنى المواطنة قيما وأبعاداً ومحاورا، والعمل على تدريسها لضرورات ثلاث هي: الضرورة الوطنية؛ لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية، والضرورة الاجتماعية؛ لتنمية معارف وقدرات وقيم واتجاهات الحقوق والواجبات للمواطنة، والضرورة الدولية؛ لإعداد مواطن قادر على التعامل مع الظروف والمتغيرات الدولية، الأمر الذي دعا في مجمله إلى الحاجة لتربية الناشئة، وتوجيه الاهتمام للمواطنة وتأصيلها (54).

إن ممارسة المواطن لجميع حقوقه في ظل وعيه بتلك الحقوق ووعيه بأهمية المواطنة وتعرف ثقافتها يعد أساساً للفكر القانوني الدستوري المعاصر، فالفكر السياسي الحديث يعتمد في بنائه القانوني للمجتمع على مفهوم المواطنة وإجراءات تنفيذها بما يوضح أن تطوير الواقع السياسي للمجتمع مرهون على المستوى التنظيري والمستوى التنفيذي السلوكي بتأكيد مفهوم المواطنة وممارسة الفرد لحقوقه بشكل تطبيقي عملي في ضوء مناخ سياسي وقانوني إيجابي، واعتبار المواطنة وحقوق الإنسان حقاً لكل مواطن وواجباً وطنياً على كل مواطن (55).

وإذا كانت التربية من أجل الانتماء والمواطنة تتضمن بطبيعة الحال دراسة لمحتوى معرفي في حقوق المواطنة والانتماء وواجباتها، إلا أنها تتعدى ذلك وتتجاوزه إلى حد بعيد، فالتربية من أجل المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب الطالب لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والفضائل والولاءات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسة الفرد لأدوار المواطنة (56).

ولما كان شباب اليوم يواجهون عالما معقداً مضطرباً، يتميز بالانفجار المعرفي، والتطور التكنولوجي السريع، الأمر الذي أحدث تغيراً ملحوظاً في المعتقدات والاتجاهات والقيم، ويبدو ذلك في الانغلاق، وعدم التسامح، وعدم قبول الآخر، والمغالاة، والتطرف، واللامبالاة، والسلبية، وغيرها من المظاهر التي جعلت من الناشئة لقمة سائغة، ميسور استقطابها من قبل بعض الجهات التي لا تريد لهذا المجتمع خيراً، عن طريق هدم

وتغييب شبابه، وعلاج ذلك لا يأتي سوى بتنمية المواطنة [57]. خاصة في ظل خطابات العولمة التي تعاني من عطب أيديولوجي وحضاري، ولا يمكن تعميم نتائجها دون احتراس منهجي، لأنها تدعي الشمولية في الوقت الذي تروج فيه للتغريب. لذلك لا بد من العمل للحد ما أمكن من شراسة العولمة، وصولاً لإحلال العدل محل الهيمنة، وتغليب الوجه الإنساني للعولمة ونشر وتعميم سلم قيم جديد مؤسس على احترام حق الاختلاف والتعدد الثقافي، وهنا يأتي دور التربية والتعليم في إعداد النشئ والشباب على المواطنة.

وقد تبنت مؤتمرات اليونسكو الدعوة للاهتمام بالمواطنة كمكون رئيس في تكوين شخصية الفرد، بعدما تفشت ظواهر مرضية لدى الناشئة والشباب في العديد من الدول، وأصبحت خطراً يهدد غالبية دول العالم، وفي هذا الإطار أجريت دراسة مقارنة بين ثلاثين دولة قامت بها الجمعية الدولية لتقويم الإنجاز التربوي خلال التسعينات ERIC (1999) وقد استهدفت بحث "سبل التربية من أجل المواطنة في تلك الدول، وأوضحت تلك الدراسة أن بعض الدول من عينة الدراسة حققت أهداف التربية من أجل المواطنة من خلال: المناهج الدراسية، واليوم الدراسي، وخلال السياق أو الثقافة التي تحكم كلا من المدرسة والفصول الدراسية بالمدارس"[58].

وأمام المبررات السابقة احتلت قضية المواطنة مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية، فأنتج الفكر في مختلف دول العالم العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها وحقوقها، وتمخض عن ذلك تقديم البرامج والأساليب والأنشطة، لتنمية المواطنة لدى المتعلمين في هذه الدول.

مكونات المواطنة ومسئولياتها التربوية:

للمواطنة ممارسات وسلوكيات تعبر عن منظومة المعارف والقيم والاتجاهات التي تشكل القاعدة التي تبنى عليها ثقافة المواطنة. ومن ثم فإن الحكم على سلوك الشخص بالوطنية التي تتشبع بالانتماء والولاء لابد أن يكون نابعاً من منظومة متكاملة تتضمن المكونات الآتية [59]:

- معارف تجعل الطالب قادراً على تفهم علاقة الإنسان بمجتمعه ومتطلبات المجتمع المدني من حيث الممارسة للحقوق والواجبات، وتأمل المعرفة وتناولها بشكل عقلاني من خلال التأمل والتفكير، وتفهم القضايا التي تواجه المجتمع.
- أنشطة تؤدي إلى اكتساب الطالب مهارات حياتية كالتعلم الذاتي، والعمل الجمعي التعاوني، وتمثل روح الفريق، ومهارات اتخاذ القرار، وجمع المعلومات حول المشكلات، واقتراح الحلول وأساليب المواجهة.
- منظومة القيم والاتجاهات التي تجعل الطالب يتحمل المسئولية ويقدر قيمة العمل لخدمة المجتمع، وتمثل قيم الولاء والانتماء لبلاده، والاعتزاز بها، وممارسة السلوك الديمقراطي، وتقبل الذات والآخر، وتمثل روح التطوع.

ولكي تتم عملية التربية على المواطنة لا بد أن تكون التربية المستهدفة مبنية على أسس ومبادئ صحيحة، وهذه المبادئ تتمثل في الآتي [60]:

- حرية التعبير والتعددية السياسية واحترام سيادة القانون والحقوق الدستورية.
- تأكيد مبادئ حقوق الإنسان وحقوق كل الأفراد بغض النظر عن النوع أو الدين أو العرق.
- تعميم مفهوم الأمن الفردي والجماعي والانفتاح على الثقافات المختلفة.
- نبذ التطرف والعنف كوسيلة للتعبير وتفضيل مبدأ الحوار المبني على احترام الآراء المتعددة.
- تأكيد حق تقرير المصير الفردي والجماعي.
- دعم ثقافة الاعتدال والتفاهم والتسامح وتنمية الشعور بالانتماء إلى الأسرة وتقدير دورها.
- ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية والتمسك بها مثل: الصدق، الأمانة، مسؤولية الوعد والعهد، آداب الحديث، قواعد الإصغاء والحوار والجرأة الأدبية، ومساعدة الضعفاء، وإغاثة المحتاجين.
- تنمية مفهوم الاعتراف بوجود الآخرين في المجتمع ووعي المتعلم لحقوقه واحترام حريات الآخرين.

- إبراز قيم الحياة اليومية والعمل على تطبيقها مثل: الاجتهاد، والعمل، والتعاون.
- تنمية الشعور بالانتماء إلى الجماعة والعمل في إطار الفريق الواحد واحترام النظام الجامعي.
- التعرف على مؤسسات المجتمع المدني والملكيات العامة وإنماء إحساسه بمسؤولية الحفاظ عليها.
- تنمية الوعي البيئي والتفاعل مع البيئة والحفاظ عليها واعتبار حماية البيئة حماية للذات والجماعة.
- تعزيز الشعور بالهوية الوطنية المصرية وتنمية حب الوطن وترسيخ هذه الهوية.
- تعريف المتعلم على مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والإدارية والقضائية.
- تعريف المتعلم على أهم المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكانية.
- إطلاع المتعلم على القضايا الكبرى والتحديات التي تشترك المجتمعات المعاصرة في مواجهتها.

وعلى المستوى العربي والإسلامي تبدوا الحاجة ملحة لإيجاد بيئة داعمة لتنمية وغرس قيم المواطنة في واقعنا العربي وفي ثقافتنا التربوية والسياسية، لذا ينبغي للنخب العربية أن تنجز عدة مهام من بينها على الخصوص، مهام التأصيل الثقافي لقيم الحداثة، والإفادة مما لا يتناقض مع ثقافتنا العربية والإسلامية من خلال[61]:

أ- إبراز كونية قيم التربية الدولية ومنها قيم المواطنة، باعتبارها قيماً إنسانية وحضارية مشتركة بين الأمم والثقافات.

ب- إيقاظ الوعي في ثقافتنا العربية بكونية القيم الحضارية المعاصرة وإبراز هذه الكونية من داخل الخصوصية الثقافية نفسها.

ج- بناء فهم مشترك لمبدأ كونية القيم والمبادئ الإنسانية والحضارية المعاصرة ومنها قيم المواطنة والتعدد الثقافي. فالكونية والخصوصية ليستا على طرفي نقيض، بل بالعكس يوجد بينهما تداخل وتكامل. ففي

كل خاص هناك شيء من العام، كما أن العام ليس كذلك إلا لكونه يضم ما هو عام في كل نوع من أنواع الخاص.

وإذا كانت المواطنة انفتاحاً متوازناً حينما نتحدث عن المواطنة باعتبارها محصنا للهوية وللخصوصيات الحضارية، فإننا نقر، من جهة ثانية، أن كمال هذه المواطنة ومعرفة قيمتها الحقيقية يكمنان في وضعها في محيطها الإقليمي والدولي عن طريق الانفتاح على كل الأوطان، والاطلاع على تجارب الآخرين والبحث عن الحكمة اينما وجدت، لإغناء رصيدنا الحضاري والثقافي وتعزيزه، ونقل تجاربنا إلى الغير للإفادة منها والتعريف بها، فالانغلاق الجامد يؤدي عبر التاريخ، إلى الاضمحلال والفناء. بينما يؤدي التلاقح والاندماج المتزن إلى التطور والازدهار. وغاية التربية القائمة على المواطنة أن تمكن الإنسان من آليات التنمية الذاتية والانفتاح المتوازن على المحيط.

والتربية على المواطنة تخاطب عقل الإنسان المواطن لتمده بالمعارف اللازمة عن تاريخ بلده وحضارته، وبالمعلومات الضرورية عن حقوقه وواجباته، كما تخاطب وجدان المواطن لتشكل لديه منظومة قيم وأخلاق تنمي لديه الإحساس بالافتخار والاعتزاز، وتحفزه على العطاء والإخلاص والتضحية. كما تتوجه إلى حواسه لتمده بالمهارات الكافية في كل المجالات التواصلية والتقنية والعلمية التي تجعله قادراً على الإبداع والتميز من جهة، وقادراً على التعريف بحضارة بلده والدفاع عنها من جهة ثانية. أن التربية من أجل المواطنة تعني–في الأساس وقبل كل شيء–أن نغرس وننمي في عقول ووجدان أبنائنا تلك الفضائل والعادات والمهارات والاتجاهات الضرورية لبناء الوطن، فالمسألة إذن أكبر وأعمق وأوسع من مجرد تعليم الطلاب مادة دراسية هنا أو جزءاً من مادة دراسية هناك.

كما تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة الاهتمام بالتربية من أجل المواطنة لتماسك الأمة، وعدم فقدان الذاتية الثقافية خاصة في أوقات التحول الاجتماعي والأزمات القومية، والتأكيد على منظومة القيم التي

تشكل خصوصية الثقافة المصرية من قيم وعادات وامتداد تاريخي وتفرد المجتمع المصري واستيعابه مختلف الثقافات بالإضافة إلى ضرورة التحاور مع الثقافات الأخرى (62).

دور التعليم في تنمية ثقافة المواطنة:

التعليم يمثل القضية الرئيسية للمجتمع باعتبارها قضية أمن قومي ورافد طبيعي لاكتساب الطلاب سلوكا قيميا إيجابيا حيث أن التعليم هو العمود الفقري للتنمية البشرية الشاملة للوطن بل للنهوض بالوطن في شتى المجالات، فأصبح من المهم أن يعي الطالب والمعلم مفهوم المواطنة ويمارسها فكراً وسلوكاً. وفي ظل الانفتاح الذي يعيشه العالم الآن، يجب أن نضع نصب أعيننا ضرورة تطوير مناهجنا التعليمية، وإعلامنا السمعي والبصري، وكذلك خطابنا الديني وتدعيمه بالقيم الأصيلة التي تساوي بين كل البشر على اختلاف ألوانهم.

ويمكن تعريف ثقافة المواطنة عن طريق مجالات الثلاثة (63):

المجال الأول: المجال الوجداني بما يتضمن من ميول واتجاهات وقيم، بما يعزز الانتماء والولاء للوطن، وتقديم التضحية من أجله والاعتزاز بتاريخه وتراثه وأمجاده وشخصياته التي لعبت أدواراً مهمة لهذا الوطن، والإحساس بعمق العاطفة الوطنية بين أبناء هذا الوطن بكل طوائفه. وتقدير واحترام الدستور والقوانين واللوائح المنظمة لهذا المجتمع.

المجال الثاني: المجال المعرفي حيث يتضمن المعرفة التاريخية والثقافية والسكانية عن الوطن، وتوضيح أهم الأحداث، والتعرف على النظم السياسية، وحقوق الإنسان وكيفية ممارستها على الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكذلك المشكلات المجتمعية التي يعيشها المجتمع والتعرف على توجهات المستقبل في ظل تحديات فرضت علينا.

المجال الثالث: المجال المهارى حيث يتدرب الطلاب على قراءة مواد الدستور، والقوانين ومناقشتها، وعقد الندوات السياسية والتعرف على حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بل وممارسة هذه الحقوق في مواقف تعليمية، ومواقف حياتية.

المحور الرابع: تداعيات العولمة والثورة المعلوماتية على دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة:

العولمة في مفهومها العام، كما تدل الصياغة اللغوية، ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغيير، فعندما تقول عولمة النظام الاقتصادي أو عولمة النظام السياسي أو عولمة الثقافة فإن ذلك يعني تحول الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي (64). ويرى مالكوم واترر أن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد (65). ويعرفها السيد يسين بأنها "سرعة تدفق المعلومات والأفكار والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والبشر من مكان إلى مكان على مستوى العالم بغير حدود أو قيود (66).

وعلى المستوى التربوي يقصد بعولمة التربية مجموعة المبادئ والأسس والممارسات والعمليات التي يتم بموجبها مواءمة الأنظمة التربوية والتعليمية لتستجيب بكفاءة وفعالية لمتطلبات العولمة وتحدياتها السياسية والاقتصادية والتقنية والحضارية (67). أو هي "الانتقال من المجال المحلي أو الإقليمي إلى المجال العالمي، والتعرف على التنظيمات والسلوكيات التربوية المتشابهة، والتفاعل الناجح معها، بشرط أن يكون ذلك في ظل مؤسسة تربوية عالمية واتفاق معلن من جميع المشتركين بقبول المستجدات والمعايير التربوية العالمية مع الوضع في الاعتبار الهوية الإسلامية والحرية الوطنية وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه (68). ولعل أكثر المؤسسات تأثيراً بالتغيرات العالمية والعولمة، المؤسسات التعليمية بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، وذلك لقدرتها الفائقة على استيعاب ذلك التقدم (69).

لقد أدت العولمة إلى تحديات عديدة منها ثورة الإعلام والأقمار الصناعية، وما يمكنها من نقل لثقافات مختلفة تمتلك القدرة على الاختراق والتأثير للعديد من الدول التي لا تستطيع المنافسة، ولا يمكنها المقاومة للتدفق الإعلامي الخارجي. ومن المؤكد أن المشاهد لوسائل الإعلام يجد نفسه محاصراً بكم هائل من الرسائل الإعلامية التي تتفق في بعضها مع قيمه وأخلاقه وثقافته، ولكنها في الجانب الأكبر منها تشمل مضامين ومعلومات مشوهة يمكن أن تسهم في تدمير منظومة القيم التربوية والأخلاقية عند شرائح وفئات المجتمع المختلفة وخاصة الشباب (70).

وتمثل المؤسسات التربوية بشكل عام والمدارس والجامعات بشكل خاص، الخطوط الدفاعية الأولى والأساسية لحماية الهوية الحضارية والثقافية للأمم والشعوب من جهة، والمصانع البشرية التي يتم فيها ومن خلالها بناء الإنسان والمواطن الصالح المنتج، وبالتالي إعداد "المجتمع المتعلم" القادر على مواجهة تحديات العولمة والإفادة من إيجابياتها من جهة أخرى. خاصة في ظل تنامي دور المؤسسات التعليمية الجامعية الأجنبية أو ما يسمى بمؤسسات التعليم العابرة للحدود داخل البلدان النامية وما تفرضه من تحديات تعليمية وحضارية على الجامعات الوطنية. من هنا تأتي أهمية إحداث توازن بين المحلية والعالمية في التعليم، إذ أن العولمة تدخل في صميم حياتنا المعاصرة، وتؤثر على القيم الخصوصية للأفراد من خلال قيم مغايرة في مجالات العمل والترفيه والاستهلاك والإعلام وغيرها، وبالتالي تطرح قيماً اجتماعية جديدة تحتاج إلى الفرز والانتقاء بما يناسب الخصوصية الثقافية للمجتمع، وهنا تتجلى الأهمية الكبرى لمؤسسات التعليم الوطنية.

لا شك أن العولمة بمفهومها المبسط تفرض ضرورة التطور في كافة مجالات الحياة ومنها التعليم، ذلك أن عملية التعليم عملية متكاملة لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادي وحده، وإنما تتعداه إلى التنمية الثقافية والاجتماعية، أي أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها، إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقيم سليمة.

وقد أدت العولمة إلى ظهور تطورات جديدة في التعليم منها:

- بروز أطراف جديدة تقوم بتوفير الشركات التعليمية متعددة الجنسيات وأفرع لجامعات عالمية في العديد من الدول.
- ظهور أشكال جديدة لتوفير التعليم تشمل التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي.
- تنوع أكبر في المؤهلات والشهادات التعليمية.
- زيادة انتشار استخدام الوسائل التكنولوجية والانترنت في مجال التعليم مما أدى لزيادة التفاعل بين الثقافات.
- سيادة اللغة الإنجليزية في المؤسسات الأكاديمية مما قد يهدد اللغة الوطنية واستخداماتها.
- تزايد حراك الطلبة ومقدمي فرص التعليم والمشرعات عبر الحدود الوطنية.
- المزيد من التأكيد على التعليم مدى الحياة الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ازدياد الاستثمار الخاص في توفير فرص التعليم.

وعلى ضوء هذه الوضعية القائمة فإن الجامعة كمؤسسة تكون قد دخلت عملية متزايدة التشعيب والتعقيد في مواجهة تعاظم دور المؤثرات العالمية، بما يستدعي وضع تصورات وفقاً للأولويات في هذا الشأن. وهنا

يقترح البعض التركيز على دعم الانتماء وقبول الآخر المختلف، وتدعيم قيمة التفكير العلمي والقدرة على الإبداع، وهناك من يرى ضرورة أن تسهم الجامعة في: إنتاج الاقتدار المعرفي، وبناء ثقافة الإنجاز كنقيض لثقافة الاستهلاك، وتشكيل الحصانة النفسية ومتانة الشخصية، وبناء منهجيات التفكير التحليلي التركيبي عند الشباب(71).

والطلاب لا يكتسبون تلك الفضائل والولاءات من مجرد دراسة مقرر دراسي داخل الجامعة فقط، وإنما يتعين أن تكون تلك الفضائل والولاءات حاضرة وفاعلة ومؤثرة من خلال النظام التعليمي بأسره، بعبارة أخرى إن التربية من أجل المواطنة تتأثر بالعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها ما يتعلمه الطالب بصفة عامة، وكيف يتعلمه، وطبيعة بيئة التعليم والمناخ الجامعي المعيش إلى ما سوى ذلك من عوامل تتعدى مجرد الدراسة التقليدية لمقرر دراسي هنا، أو وحدة دراسية هناك. لذلك ينبغي تأصيل روح الانتماء بحيث تصبح إحدى الغايات أو المبادئ التي تشكل المنهج الدراسي بأكمله، وعندما تغرس قيم الانتماء والمواطنة في هؤلاء الطلاب تكون الجامعة حققت هدفها وهو خلق مواطن صالح (72).

التغيرات المجتمعية التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والمعرفية:

كان للثورة العلمية والتكنولوجية أثر عميق في إحداث تغييرات سريعة وحادة في جميع مجالات الحياة الإنسانية بمختلف دول العالم، حيث يسرت تلك الثورة انتقال السلع والمفاهيم والثقافات والأذواق والأفكار،

ومن ثم أحدثت تلك التغييرات اختلالات في بعض المجتمعات النامية ومنها مصر، حيث أدت إلى ظهور تشوهات في الاتجاهات والانتماءات والقيم لدى أفراد المجتمع بشكل عام، ولدى طلاب الجامعة بشكل خاص.

وقد أكدت العديد من الدراسات على حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بالمجتمع المصري انعكس تأثيرها على المنظومة القيمية للمجتمع وعلى النسق القيمي للأفراد، وقد تمثلت تلك التغيرات في الآتي:

1- سعي العولمة لتنميط ثقافات الشعوب، ونشر قيم ومعايير عالمية.

2- شيوع قيم والنفعية، وانتشار ثقافة الاستهلاك [73].

3- ظهور اتجاهات تعلي من قيمة اللغات الأجنبية على حساب اللغة الوطنية.

4- تأثر قيم واتجاهات الشباب نحو المجتمع بسبب البطالة التي زادت نسبتها نتيجة لتأثيرات اقتصاد العولمة[74].

5- زعزعة ثوابت الثقافة الوطنية، والانبهار بالنموذج الغربي، وتمثل الشباب لقيم الغرب وسلوكياته.

6- تضاؤل وزن القيم الاجتماعية لصالح القيم الفردية، مما أضعف قيم الطاعة الأسرية [75].

وفي الوقت الذي استطاع فيه العالم المتقدم أن يطور من نظمه التعليمية وتطبيقاته العملية بسرعة كبيرة وأن يتمثل مجموعة من القيم- التي تعتبر ركائز لهذا التطور- مثل: إتقان العمل، وتقدير التعليم، والحوار،

والتسامح وضمان حق الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، وتعظيم أدوار المؤسسات التعليمية ...، فإن الواقع التعليمي خاصة التعليم الجامعي لا يعكس ذلك، بل ويؤكد ظهور قيم سلبية، منها [76]:

- القصور الشديد في مهارات البحث عن المعرفة.
- اختلال العلاقة بين الطالب والأستاذ.
- ضعف الاهتمام باالكفاءات العلمية.
- ضعف ارتباط التعليم الجامعي بسوق العمل.
- ضعف قدرة التعليم الجامعي على إكساب الطلاب قيم المسئولية، والدافعية نحو العمل.
- ضعف التميز العلمي.
- يقين بعض الطلاب بعدم جدوى التعليم.
- ضعف المعرفة العلمية المقدمة للطلاب.

مجالات تنمية قيم المواطنة بالجامعة:

يتعلق البعد الغائب في تقييم جودة الأداء الجامعي بنموذج شخصية المواطن: إنسان التنمية في مجتمعنا، وذلك بما يعني الإشارة إلى إعداده "مواطنا نشطاً" مدركاً لواجباته ومسؤلياته، إضافة إلى حفز إرادته تجاه العمل الوطني وفق صورة رمزية يأملها لمجتمعه في عالم المستقبل. ذلك أن أخطر ما تصاب به المجتمعات هو انخفاض

"معامل الوطنية" لدى أبنائها، الأمر الذي يعني فقدان حيوية الأمة ووهن إرادتها وانخفاض مستوى الطموح الحضاري في روحها. ومن ثم فإن ضعف الشعور الوطني والخلل في بنية قيم المواطنة تعد من أخطر القضايا التي تهدد الشباب، أثمن ما تملك مجتمعاتنا من ثروات، إن تأصيل روح المواطنة ضمن الاعتبارات القيمية في تكوين الشباب الجامعي يعني تأكيد حق الوطن في كل ما يتعلق برؤية الفرد وجهوده لتحقيق ذاته ومكانته، هنا ننظر إلى مجموع الشباب الخريجين باعتبارهم أصولاً تضاف إلى جسم المجتمع لا خصوماً تستقطع من كيانه. وعليه فإن التربية من أجل "مواطنة الشباب" هي أكثر الموضوعات جدلاً وصخباً في مجال التربية المعاصرة، في مواجهة تزايد السخرية حول مشروعات الوطنية وضعف المشاركة السياسية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بعض المنطلقات الأساسية للتربية في كل ما يتعلق بقيم المواطنة في سلوك الشباب، ومكانة الشباب في النسيج الاجتماعي، ودورهم المأمول في دعم الحاضر وبناء المستقبل، ودور التربية في تنمية قيم المواطنة والانتماء [77].

ويمكن أن تتم تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة باعتبار أن تعليم المواطنة يعد بيئة ومنهجاً ومعلماً وذلك من خلال [78]:

- المناهج الدراسية–خصوصاً المناهج الأشد ارتباطاً بقيم المواطنة مثل: مقررات حقوق الإنسان.
- الأنشطة الطلابية التي تنمي مهارات المشاركة وتغذي قيم الانتماء والجماعية والثقة بالنفس.

- عضو هيئة التدريس باعتباره أساس العملية التعليمية بما لديه من علم وقيم، وما يتبعه من أساليب في التدريس والتعامل مع الطلاب. وهذا ما ستركز عليه الدراسة الحالية.
- القيادات الجامعية والمناخ الجامعي، الذي ينمي روح الفريق المتعاون الديمقراطي مع تنمية حرية التعبير والمشاركة.
- المؤتمرات والندوات العلمية [79].

وتبقى مؤسسات التربية من مدارس وجامعات وغيرها هي الإطار الطبيعي لممارسة وتجريب تلك القيم في إطار الأنشطة التربوية صفية أو لا صفية. وذلك كنوع من التفاعل في الإطار التربوي النظامي قبل دعوتهم لممارستها في فضاء المجتمع الواسع. وتتم تلك الغاية من خلال ممارسة تلتحم بالمعرفة وتتخذ شكل مهام وقرارات وتحمل مسؤولية.

إن التربية على المواطنة تتجاوز مجرد تضمين مبادئ المواطنة في المناهج الدراسية إلى تصور أنشطة تفاعلية تهدف إلى إشعار الفرد بصفة المواطنة وتحققها فيه، عن طريق تنظيم أنشطة تربوية تتضمن الوضعيات التي سوف تساعد على ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلاب. وبالتالي فإن التربية على المواطنة تستند إلى مدخلين أساسيين هما:[80].

- مدخل معرفي: يقوم على تعزيز المبادئ والقيم الإنسانية والحضارية الموجودة في المنهج أو تضمينها إياه إن لم توجد.
- مدخل الاتجاهات الوجدانية والسلوكيات والمهارات: ويقوم على تعزيز الأنشطة والممارسات التربوية المفضية لإكساب الطلاب القيم والمهارات والاتجاهات الإيجابية تجاه المواطنة.

ويشكل المدخل الثاني الهدف المنشود من التربية على المواطنة بحكم أن جوهرها ممارسة تأثير إيجابي في سلوكيات الأفراد تجاه قضايا المواطنة والتعايش مع الآخرين في وطن منفتح على أمم وثقافات أخرى.

والجامعة حين تقف في تعاملاتها مع الطلاب عند مستويات لفظية ترتبط بقضايا الوطن، هنا يعيش الشباب مضموناً سلبياً ل "ثقافة الجامعة" والتي تعني إعدادا للدور في غياب معناه ودلالاته، إنه دور سلبي أو بتعبير آخر هو في مرحلة الإعداد للفعل. وإلى جانب ذلك فإن التوسع في إعداد الطالب للقيام بدور مع الافتقار إلى الفعل يعني ببساطة تغييب وعي الطالب عن تحمل المسؤلية، الأمر الذي يشير إلى أن تنمية قيم المواطنة والانتماء هي القاعدة التي ينبغي أن نعطيها الأهمية المناسبة ضمن فعاليات الأداء الجامعي، والتي في ضوئها يتضح مغزى الدور المستقبلي للشباب ودلالات تحمل المسئولية. وإلى جانب ذلك فإن مسئوليات الجامعة في تنمية قيم المواطنة واستجابة لطبيعة التطور في سياق العولمة والانفتاح الحضاري، تعني بإكساب طلابها

معايير الرؤية العالمية في تقييم الأحداث والمشكلات، إضافة إلى تزويدهم بالأبجديات الصحيحة للانفتاح الواعي على التأثيرات الخارجية [81].

دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة:

تأتي أهمية الدور الذي تقوم به كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها من أهمية الأهداف الرئيسة لهذه الكليات، كونها المؤسسات التربوية المسؤلة عن إعداد وتكوين المعلم في مصر، وبما أن المعلم يمثل القلب النابض في العملية التعليمية بوصفه العنصر البشري المنوط به تحقيق التنمية البشرية من خلال تعامله ودوره مع طلابه من أبناء الوطن، لذلك تأتي ضرورة الاهتمام بإعداد وتأهيل هذا المعلم وتسليحه بكافة المعلومات والمهارات والقيم التي من شأنها ضمان حسن قيامه بالدور المنوط به على الوجه الأكمل، ومن ثم تصبح قيم المواطنة الراسخة لدى هذا المعلم مجالاً رحباً لترسيخ قيم المواطنة لدى طلابه معرفياً وسلوكياً وأيديولوجياً. يقول جون ديوي: "إن الطريق الوحيد للإعداد للحياة الاجتماعية هو بالذات ممارسة الحياة الاجتماعية نفسها" [82].

وتبدو الحاجة أكثر ألحاحاً بعد أن أصبح النظام العالمي، مع حلول عقد التسعينيات، كونياً بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فالترابط بين البشر بكافة أشكاله وأنواعه أخذ في الازدياد، ولا يوجد بلد أو منطقة أو أمة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الآخرين. لقد أدى هذا التغيير إلى إحداث انقلاب في كثير من المفاهيم- (الأسرة، البلد ... الخ)- مما أوجب ضرورة صياغة نمط مختلف من الجنس البشري يحملون جنسيات مزدوجة فهم

مواطنون في بلدهم، وفي ذات الوقت عالميون في القرية العالمية وتحقيق العيش بسلام يتطلب تحقيق توازن بين حقوق ومصالح المواطنين ومسؤلياتهم الوطنية مع أولئك المواطنين العالميين (83).

إن التوجهات الجديدة فرضت على مؤسسات التعليم العالي إلى جانب المؤسسات والمنظمات الأخرى التزامات نحو دورها في حل المشكلات العالمية والناشئة، والمساهمة في تأمين عالم أكثر سلماً مع البيئة وأقدر على تحقيق العدل في التعايش لكافة الشعوب، الأمر الذي حدا كثيراً من الجامعات إلى تركيز رؤيتها في الدخول في منافسة لاجتذاب وإعداد الأفراد الذين يتحركون عالمياً ويعملون من أجل الصالح العام لجميع بني البشر (84).

كما تأتي أهمية مؤسسات التعليم العالي والجامعات وخاصة كليات التربية، في إحداث التوازن المطلوب في تكوين وإعداد أفراد يدركون ويتفهمون القيم التي أفرزتها العولمة وتغيراتها المختلفة، ويتمسكون بالقيم الوطنية العربية التي تمثل الموروث الثقافي الأصيل للمجتمع المصري، فمن شأن ذلك أن يحقق:

1- اللحمة الوطنية بين طلاب الجامعات وبين المجتمع ككل.

2- وقاية الطلاب من الصراعات الثقافية والعقدية والاجتماعية، بما تتضمنها من قيم سلبية.

3- حصانة الطلاب ضد عمليات التهميش، والشعور بالاغتراب.

4- إنماء الوعي بالتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة بفاعلية في إحداث التنمية المجتمعية.

إن مبدأ المواطنة كان أمراً حتميا لتفويت كل تلك الفرص سواء على المتربصين في الخارج أو المغرضين في الداخل–وحماية لأمن الأمة القومي من أخطر مهدداته في وقتنا المعاصر ألا وهو اللعب بورقة الدين للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد تحت أي مسمى أو ادعاء.

الجزء الثالث: الدراسة الميدانية

تجيب الدراسة الميدانية على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة والذي يحاول معرفة رأي طلاب كلية التربية في دور عضو هيئة التدريس الجامعي بكلية التربية بالعريش في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى طلابه، وسيتم ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ- إجراءات الدراسة الميدانية:

1- **عينة الدراسة:** تضم عينة الدراسة طلاب كلية التربية بالعريش بجامعة قناة السويس وعددهم 1188 طالب وطالبة، وقد تم توزيع 1000 استبانة بطريقة عشوائية على جميع الطلبة بكافة التخصصات ممن تواجدوا أثناء توزيع الاستبانة. وبعد استلام الاستبانات التي تم استرجاعها وفحصها واستبعاد غير المكتمل منها، تم اعتماد 600 استبانه تمثل المجموع الكلي للاستبيانات الصحيحة. والجدول رقم (1) يبين أعداد طلبة كلية التربية بالعريش الذين يمثلون عينة الدراسة موزعين وفقاً للفرقة الدراسية والتخصص.

جدول (1)

أعداد الطلبة عينة الدراسة موزعين وفقاً للفرقة والتخصص

الفرقة/ التخصص	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الإجمالي
لغة عربية	30	26	1	9	66
لغة إنجليزية	29	21	1	11	62
لغة فرنسية	31	22	3	10	66
تاريخ	15	16	1	4	36
جغرافيا	-	1	2	1	4
فلسفة	5	18	3	1	27
رياضيات	26	12	1	2	41
كيمياء	3	7	0	2	12
فيزياء	-	2	0	1	3
أحياء	6	13	0	2	21
ت أ عربي	32	28	2	6	68
E ت أ	7	4	0	11	22
ت أ دراسات	12	5	2	0	19
ت أ رياضيات	16	4	0	2	22
ت أ علوم	21	1	2	1	25

الفرقة/ التخصص	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الإجمالي
اقتصاد	21	4	2	6	33
رياض أطفال	50	0	3	20	73
المجموع	304	184	23	89	600

2- أداة الدراسة: استخدمت الدراسة استبانة تم تصميمها للتعرف على آراء طلاب وطالبات كلية التربية بالعريش حول أبرز قيم المواطنة التي يجب أن يعمل عضو هيئة التدريس على تنميتها وترسيخها لديهم، وقد تم تحديدها في ست قيم رئيسة وفقاً لما أفرزه الإطار النظري بهذه الدراسة.

3- المعالجة الإحصائية: تم استخدام أسلوب حساب التكرارات والنسب المئوية للتعامل مع نتائج الدراسة الميدانية.

4- تحليل وتفسير نتائج الدراسة: تم تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد العينة حول قيم المواطنة المتضمنة بالاستبانة وعددها ست قيم هي: الحرية، الانتماء، التسامح، المشاركة، والعمل، المسئولية.

5- الأداءات المعبرة عن كل قيمة: تم اختيار عدد 62 ممارسة فرعية تمثل الممارسات الخاصة بالقيم المختلفة، وقد اختلف عدد الممارسات الخاصة بكل قيمة كما هو موضح بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

قيم المواطنة والممارسات الدالة عليها

م	قيم المواطنة	الممارسات الدالة على القيمة
1	الحرية	9
2	الانتماء	15
3	التسامح	11

4	المشاركة	11
5	العمل	9
6	المسئولية	7
المجموع	6	62

والجدير بالملاحظة أن:

- ما تم تحديده من قيم رئيسة وفرعية ليست جامعة مانعة.
- هذه القيم تمثل أبرز قيم المواطنة التي ينبغي أن يعمل عضو هيئة التدريس على ترسيخها وتوافرها لدى طلاب الجامعة.
- تقارب مضمون بعض القيم الفرعية مرجعه أنها تمثل منظومة مترابطة.

ب- نتائج الدراسة:

تضمنت أداة الدراسة ست قيم هي: الحرية، الانتماء، التسامح، المشاركة، والعمل، المسئولية. وسوف يتم تناول استجابات عينة الدراسة على ما ورد بأداة الدراسة من ممارسات فرعية لكل قيمة من القيم الست المحددة وذلك على النحو التالي:

أولاً: قيمة الحرية:

وتعني التحرر من الخوف ونبذ السلبية واللامبالاة وتحمل المسئولية واقتحام الفكر والإقدام على التجريب والبحث عن الحقيقة مع الشعور بالاطمئنان والثقة بالنفس. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (3)

رأي الطلاب حول درجة تحقق قيمة الحرية لدى أعضاء هيئة التدريس

م	درجة تحقيقها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	ينكر ويذم الاستبداد بالرأي	388	64.7	112	18.7	100	16.6
2	يحترم ويمارس حرية التعبير عن الرأي.	463	77.1	124	20.7	13	2.1
3	يلتزم بالحوار الديمقراطي في مختلف القضايا.	395	65.8	107	17.8	98	16.3
4	يناقش قضايا المجتمع بأسلوب ناقد وموضوعي	490	81.67	78	13	32	5.3
5	يلتزم بالممارسات الديمقراطية في التعبير عن الرأي في القضايا الوطنية الخلافية.	383	63.8	154	25.7	63	10.5
6	يحترم التعددية الحزبية ويقبل الاختلاف في الرأي والفكر	405	67.5	176	29.3	19	3.1
7	يكون إيجابياً في طرح الرأي والتعبير عنه	537	89.5	48	8	15	2.5
8	يدعم ثقافة المجتمع المدني ودور منظماته في خدمة المجتمع.	502	83.7	71	11.8	27	4.5
9	يحترم رأي الأغلبية في القضايا الوطنية والاختيارات السياسية	514	85.7	34	5.6	52	8.7
	الإجمالي	4077	%76	904	%17	419	%8

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة الحرية والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية، إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة كبيرة كانت (76%). كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (17%). بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توفر قيمة الحرية لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (8%) فقط.

2- الإيجابية في طرح الرأي والتعبير عنه جاءت في مقدمة قيم الحرية اللازمة للمواطنة، فقد رأى (89.5%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (8%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (2.5%) من أفراد العينة.

3- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (77%-86%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: احترام رأي الأغلبية في القضايا الوطنية والاختيارات السياسية، ودعم ثقافة المجتمع المدني ودور منظماته في خدمة المجتمع، ومناقشة قضايا المجتمع بأسلوب ناقد وموضوعي، واحترام وممارسة حرية التعبير عن الرأي.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (63%-68%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: احترام التعددية الحزبية وقبول الاختلاف في الرأي والفكر، والالتزام بالحوار الديمقراطي في

مختلف القضايا، وذم الاستبداد بالرأي، والالتزام بالممارسات الديمقراطية في التعبير عن الرأي في القضايا الوطنية الخلافية.

5- جاءت عدة ممارسات في المرتبة الأعلى من حيث عدم تحققها أو توفرها لدى عضو هيئة التدريس حيث تراوحت هذه النسب بين (10%-17%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: ذم الاستبداد بالرأي، احترام التعددية الحزبية وقبول الاختلاف في الرأي والفكر، والالتزام بالحوار الديمقراطي في مختلف القضايا، والالتزام بالممارسات الديمقراطية في التعبير عن الرأي في القضايا الوطنية الخلافية.

ويتضح مما سبق أن بعض القيم الفرعية لم تكن متحققة بنسبة معينة من وجهة نظر عينة الدراسة وتحتاج إلى إعادة النظر من جانب أعضاء هيئة التدريس والجامعة ككل، ومنها: ذم الاستبداد بالرأي، احترام التعددية الحزبية وقبول الاختلاف في الرأي والفكر، والالتزام بالحوار الديمقراطي في مختلف القضايا، والالتزام بالممارسات الديمقراطية في التعبير عن الرأي في القضايا الوطنية الخلافية. ولعل ما تمر به مصر أبان ثورة 25 يناير من بعض الانقسامات السياسية والاختلاف حول بعض القضايا الوطنية قد انعكس أيضاً على الواقع الجامعي وأعضاء هيئة التدريس بشكل ما، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التركيز على هذه القيم من جانب أعضاء هيئة التدريس والتي تحتاج إلى أن تنزل في أرض الواقع من خلال الممارسة الفعلية وتمثل نماذج القدوة السياسية والقيادية لها، كما تحتاج إلى أن يربي الشباب الجامعي عليها نظراً لغيابها إلى حد ما عن واقع المجتمع بشكل عام، والنخبة السياسية بشكل خاص.

ثانياً: قيمة الانتماء:

وتعني إحساس الفرد أنه جزء من كل، فإذا كان عضوا في أسرة، فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة، وإذا كان فرداً في مجتمع فهو جزء من لحمة وبنية هذا المجتمع يعيش فيه ويتعايش معه، ويتفاعل مع تفاعلاته

ويعتنق أيديولوجيته ويمثل ثقافته ويتمسك بها ويكون ولاؤه أولا وأخيراً لهذا المجتمع أو الوطن. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (4)

رأي طلاب كلية التربية بالعريش حول درجة تحقق قيمة الانتماء لدى أعضاء هيئة التدريس

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	التأكيد على حب الوطن وتوعية الطلبة بضرورة الحفاظ على ممتلكاته العامة والخاصة	548	91.3	39	6.5	13	2.1
2	الاعتزاز بجنسيته المصرية وبتراث الوطن وحضارته.	523	87.1	33	6	44	7.3
3	تأكيد الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن	489	81.5	97	16.1	14	2.3
4	تحفيز الطلبة على شراء المنتجات الوطنية.	351	58.5	167	27.8	82	13.7
5	يحث طلابه على احترام القوانين والعمل بمقتضاها حفاظاً على النظام العام وليس خوفاً من عقوبة	317	52.8	225	37.5	58	9.6
6	تشجيع الطلبة على التمسك بالمبادئ والثوابت الوطنية والدينية والقومية.	403	67.1	163	27.1	34	5.6
7	يظهر اعتزازه باللغة والثقافة العربية في	358	59.7	215	35.8	27	4.5

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
	تعامله مع طلابه						
8	يبرز اعتزازه بالوطن في الندوات والفعاليات الثقافية التي تقيمها الكلية.	522	87	62	10.3	16	2.7
9	يشارك الطلبة في أنشطتهم ذات الطابع الوطني.	295	49.1	252	42	53	8.83
10	يعمل على دعم ثقة الطلبة في قدراتهم على العطاء والتفاني في خدمة الوطن.	372	62	206	34.3	22	3.7
11	يشجع الطلبة على مناقشة القضايا الوطنية والمشاركة بآرائهم فيها من خلال قنوات مختلفة وأساليب شرعية.	354	59	159	26.5	87	14.5
12	يتناول دور بعض الشخصيات الوطنية في نهضة الوطن وحريته خاصة أثناء وبعد ثورة 25 يناير.	377	62.8	142	23.7	81	13.5
13	يوظف بعض موضوعات المقرر للتأكيد على الهوية الوطنية وثقافة المجتمع وتنوعه	258	43	216	36	126	21
14	يشارك في المناسبات الوطنية والانتخابات العامة ويحث الطلبة على المشاركة.	509	84.8	73	12.1	18	3

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
15	يظهر اعتزازه بالهوية العربية والإسلامية.	487	81.1	93	15.5	20	3.3
	المجموع	6163	%68	2142	%24	695	%8

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة الانتماء والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية نسبياً، إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة كبيرة كانت (68%) وهي نسبة كبيرة إلى حد ما تظهر الأثر الطيب للثورة في استدعاء قيمة الانتماء وممارستها في الواقع الاجتماعي، والنظر إلى ارتفاع النسبة هنا مرجعه المقارنة ببعض الدراسات السابقة عن قيمة الانتماء في إطار المواطنة مثل دراستي: موسى الشرقاوي، وهويدا الأتربي. كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (24%). بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توافر قيمة الانتماء لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (8%) فقط.

2- التأكيد على حب الوطن وتوعية الطلبة بضرورة الحفاظ على ممتلكاته العامة والخاصة، جاءت في مقدمة الترتيب، فقد رأى (91.3%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (6.5%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد من رأوا عدم توافر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (2.1%) من أفراد العينة.

3- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (80% و88%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب ما يلي: الاعتزاز بجنسيته المصرية وبتراث الوطن وحضارته، يبرز اعتزازه بالوطن في الندوات والفعاليات الثقافية التي تقيمها الكلية، يشارك في المناسبات الوطنية والانتخابات العامة ويحث الطلبة على المشاركة، تأكيد الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، يظهر اعتزازه بالهوية العربية والإسلامية.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (60% و67%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب ما يلي: تشجيع الطلبة على التمسك بالمبادئ والثوابت الوطنية والدينية والقومية، يتناول دور بعض الشخصيات الوطنية ودورها في نهضة الوطن وحريته خاصة أثناء وبعد ثورة 25 يناير، يعمل على دعم ثقة الطلبة في قدرتهم على العطاء والتفاني في خدمة الوطن.

5- جاءت عدة ممارسات في مرتبة ضعيفة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (43% و60%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب ما يلي : يظهر اعتزازه باللغة والثقافة العربية في تعامله مع طلابه، يشجع الطلبة على مناقشة القضايا الوطنية والمشاركة بآرائهم فيها من خلال قنوات مختلفة وأساليب شرعية، تحفيز الطلبة على شراء المنتجات الوطنية، يحث طلابه على احترام القوانين والعمل بمقتضاها حفاظاً على النظام العام وليس خوفاً من عقوبة، يشارك الطلبة في أنشطتهم ذات الطابع الوطني، يوظف بعض موضوعات المقرر للتأكيد على الهوية الوطنية وثقافة المجتمع وتنوعه. مع ملاحظة أن هذه الممارسات لا تبدو منخفضة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسب الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة متوسطة.

6- جاءت عدة ممارسات في المرتبة الأعلى من حيث عدم تحققها أو توفرها لدى عضو هيئة التدريس حيث تراوحت هذه النسب بين (10% و21%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يوظف بعض موضوعات المقرر للتأكيد على الهوية الوطنية وثقافة المجتمع وتنوعه، يشجع الطلبة على مناقشة القضايا الوطنية والمشاركة بآرائهم فيها من خلال قنوات مختلفة وأساليب شرعية، تحفيز الطلبة على شراء المنتجات الوطنية، يتناول دور بعض الشخصيات الوطنية ودورها في نهضة الوطن وحريته خاصة أثناء وبعد ثورة 25 يناير.

ويتضح مما سبق أن بعض القيم الفرعية لم تكن متحققة بنسبة معينة من وجهة نظر عينة الدراسة وتحتاج إلى إعادة النظر من جانب أعضاء هيئة التدريس والجامعة ككل، ومنها: يوظف بعض موضوعات المقرر للتأكيد على الهوية الوطنية وثقافة المجتمع وتنوعه، يشجع الطلبة على مناقشة القضايا الوطنية والمشاركة بآرائهم فيها من خلال قنوات مختلفة وأساليب شرعية، تحفيز الطلبة على شراء المنتجات الوطنية، يتناول دور بعض الشخصيات الوطنية ودورها في نهضة الوطن وحريته خاصة أثناء وبعد ثورة 25 يناير. مثل هذه الممارسات ما تزال بحاجة إلى تحسين في أداء بعض أعضاء هيئة التدريس نظراً لأهميتها في تنمية القيم لدى شباب مصر بشكل عام، وطلبة كليات التربية بشكل خاص بوصفهم معلمي الغد القريب وهم من سيساهمون بشكل مباشر في تشكيل وعي أبناء المجتمع وغرس قيم المواطنة الصالحة لدى الناشئة.

ثالثاً: قيمة التسامح: وتتضمن التسامح مع الآخرين والتقرب إليهم باعتبار أننا جميعاً شركاء في وطن واحد. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (5)

رأي طلاب كلية التربية بالعريش حول درجة تحقق قيمة التسامح

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	يحترم حق الآخرين في العقيدة والفكر ويسعى إلى ترسيخها لدى طلابه.	534	89	57	9.5	9	1.5
2	ينتهج المساواة والتسامح والعدالة في مسلكه وآرائه عند التعامل مع طلابه ومع الآخرين.	475	79.1	94	15.7	31	5.1
3	افتراض حسن النية في الآخرين	349	58.1	176	29.3	75	12.5
4	احترام ثقافة الآخرين وتقبل الاختلاف دون تعصب أو إقصاء.	384	58.1	185	30.8	31	5.1
5	يظهر تقديره لجهود الآخرين رغم الاختلاف معهم.	390	65	173	28.8	37	6.1
6	يشجع طلابه على الانفتاح الثقافي على الآخرين وثقافتهم وحضارتهم.	401	66.8	127	21.1	72	12
7	يبرز لطلابه دور مصر العربية الإسلامية في نشر ثقافة السلام على المستوى الدولي.	507	84.5	78	13	15	2.5

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
8	يناقش مع طلابه أضرار العنف والتعصب.	494	82.3	83	13.8	23	3.8
9	يبرز دور الثورة والثوار بكافة انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية المختلفة في الحفاظ على الوحدة الوطنية.	527	87.8	62	10.3	11	1.8
10	يسعى لإقامة ندوات وأنشطة طلابية تستضيف شخصيات وطنية تمثل نماذج في التسامح والانفتاح وتغليب المصلحة الوطنية.	285	47.5	206	34.3	109	18.2
11	يحث طلابه على متابعة برامج بوسائل الإعلام تركز على الحوار الوطني والتسامح.	374	62.3	131	21.8	95	15.8
	الإجمالي	4720	%72	1372	%21	508	%7

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة التسامح والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية نسبياً، إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة

كبيرة كانت (72%) وهي نسبة مقبولة إلى حد ما، تظهر الأثر الطيب للثورة في إرساء قيمة التسامح وممارستها في الواقع الاجتماعي. كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (21%). بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توافر قيمة الانتماء لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (7%) فقط.

2- احترام عضو هيئة التدريس لحق الآخرين في العقيدة والفكر وسعيه إلى ترسيخها لدى طلابه، جاءت في مقدمة قيم التسامح اللازمة للمواطنة، فقد رأى (89%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (9.5%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (1.5%) من أفراد العينة وهي نسبة منخفضة تؤكد على أن جميع أعضاء هيئة التدريس تقريباً يعكسون احترامهم لحق الآخرين في العقيدة والفكر، وهذا هو التوجه العام ومبدأ أساسي من المبادئ التي رفعتها ثورة 25 يناير التي أبرزت صوراً شتى للحمة الوطنية بين كافة أبناء الوطن وقد كان لأحداث وفعاليات الثورة في ميدان التحرير شواهد عديدة تؤكد ذلك.

3- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (79%-88%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على

الترتيب هي: يبرز دور الثورة والثوار بكافة انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية المختلفة في الحفاظ على الوحدة الوطنية، يبرز لطلابه دور مصر العربية الإسلامية في نشر ثقافة السلام على المستوى الدولي، يناقش مع طلابه أضرار العنف والتعصب، ينتهج المساواة والتسامح والعدالة في مسلكه وآرائه عند التعامل مع طلابه ومع الآخرين.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (60%-67%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يشجع طلابه على الانفتاح الثقافي على الآخرين وثقافتهم وحضارتهم، يظهر تقديره لجهود الآخرين رغم الاختلاف معهم، يحث طلابه على متابعة برامج بوسائل الإعلام تركز على الحوار الوطني والتسامح.

5- جاءت عدة ممارسات في مرتبة ضعيفة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (47%-60%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: احترام ثقافة الآخرين وتقبل الاختلاف دون تعصب أو إقصاء، احترام ثقافة الآخرين وتقبل الاختلاف دون تعصب أو إقصاء، يسعى لإقامة ندوات وأنشطة طلابية تستضيف شخصيات وطنية تمثل نماذج في التسامح والانفتاح وتغليب المصلحة الوطنية. مع ملاحظة أن هذه الممارسات لا

تبدو منخفضة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسب الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة متوسطة.

6- جاءت عدة ممارسات في المرتبة الأعلى من حيث عدم تحققها أو توفرها لدى عضو هيئة التدريس حيث تراوحت هذه النسب بين (10%-20%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يسعى لإقامة ندوات وأنشطة طلابية تستضيف شخصيات وطنية تمثل نماذج في التسامح والانفتاح وتغليب المصلحة الوطنية، يحث طلابه على متابعة برامج بوسائل الإعلام تركز على الحوار الوطني والتسامح، افتراض حسن النية في الآخرين.

ويتضح مما سبق أن بعض القيم الفرعية لم تكن متحققة بنسبة مرضية من وجهة نظر عينة الدراسة وتحتاج إلى إعادة النظر من جانب أعضاء هيئة التدريس والجامعة ككل، ومنها: يسعى لإقامة ندوات وأنشطة طلابية تستضيف شخصيات وطنية تمثل نماذج في التسامح والانفتاح وتغليب المصلحة الوطنية. وتأتي أهمية هذه القيمة في المرحلة التاريخية شديدة الحساسية التي تمر بها مصر الآن والتي تزداد فيها حالة الاستقطاب السياسي بعد إقرار الدستور المصري الجديد، والتي تحاول فيها بعض الأحزاب والتيارات الرافضة للدستور الجديد كسب الشارع لتأييدها كجبهات سياسية معارضة، وقد انعكس ذلك الخلاف السياسي بالسلب على الاقتصاد المصري الذي يعاني حالياً من أزمة حادة تحتاج إلى كل الجهود المخلصة للتغلب على آثارها.

رابعاً: قيمة المشاركة:

الاضطلاع بدور ما في صنع القرار السياسي أو القيام بدور ما في العملية السياسية سواء اقتصر على التأثير أو امتد إلى الممارسة الفعلية. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (6)

رأي طلاب كلية التربية بالعريش حول درجة تحقق قيمة المشاركة

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	يشارك ويحث طلابه على المشاركة في أنشطة الاتحادات الطلابية	408	68	152	25.3	40	6.7
2	يسهم في تنمية المجتمع سياسياً بالآراء والكتابات والأبحاث.	268	44.7	199	33.1	133	22.1
3	يشارك في حملات التوعية السياسية التثقيفية ويدعم اتجاهات الطلبة المختلفة	345	57.5	168	28	87	14.5
4	يدعو إلى ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة في الانتخابات العامة.	509	84.8	70	11.7	21	3.5
5	يدعم انضمام طلابه إلى الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية.	485	80.8	102	17	13	2.1
6	يؤيد ترشح الشباب من الجنسين في	397	66.1	159	26.5	44	7.3

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
	الانتخابات.						
7	يشجع طلابه على المساهمة في الأعمال الخيرية.	510	85	81	13.5	9	1.5
8	يمارس العمل التطوعي بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ذات الأنشطة التطوعية لخدمة المجتمع ويدعو طلابه للمشاركة.	380	63.3	186	31	34	5.6
9	يدعم ويحث طلابه على المشاركة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل حياتهم ومجتمعهم بشكل ديمقراطي.	513	85.5	73	12.1	14	2.3
10	يعمل على توعية طلابه بظاهرة العولمة وانعكاساتها على الواقع السياسي المصري	384	64	179	29.8	37	6.1
11	يعمل على توعية طلابه بحقوقهم وواجباتهم السياسية تجاه الوطن.	507	84.5	81	13.5	12	2
12	المجموع	4706	%71	1450	%22	444	%7

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة المشاركة والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية نسبياً، إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات

بدرجة كبيرة كانت (71%) وهي نسبة مقبولة إلى حد ما لكنها بحاجة إلى التحسين خاصة في ظل الواقع السياسي والاجتماعي الجديد بمصر بعد الثورة إذ أن المشاركة الحقيقية للمواطنين هي التي تصنع حاضرهم ومستقبلهم، وأن كافة التغييرات التي تمر بها مصر في أعقاب الثورة كانت نتيجة للمشاركة الفاعلة لأبناء المجتمع التي بدأت تشارك بإيجابية في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعدما سكنت لسنوات كثيرة كانت فيها تفضل العزوف عن تلك المشاركة لأسباب كثيرة ومختلفة، وبالتالي فإنه على عضو هيئة التدريس دوراً مهماً في تعزيز قيمة المشاركة لدى طلابه كقيمة مهمة ومؤثرة في إعادة تشكيل المجتمع المصري الديمقراطي. كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (22%). بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توفر قيمة الانتماء لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (7%).

2- يدعم ويحث طلابه على المشاركة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل حياتهم ومجتمعهم بشكل ديمقراطي، جاءت في مقدمة قيم المشاركة اللازمة للمواطنة، فقد رأى (85.5%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (12.1%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (2.3%) من أفراد العينة وهي نسبة منخفضة جداً وتؤكد على أن

جميع أعضاء هيئة التدريس تقريباً يعكسون بشكل أو بآخر حرصهم على تدعيم ثقة الطلاب في أنفسهم ويحثونهم على المشاركة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل حياتهم ومجتمعهم بشكل ديمقراطي.

3- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (80%-85%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يشجع طلابه على المساهمة في الأعمال الخيرية، يدعو إلى ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة في الانتخابات العامة، يعمل على توعية طلابه بحقوقهم وواجباتهم السياسية تجاه الوطن، يدعم انضمام طلابه إلى الأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (60%-68%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يشارك ويحث طلابه على المشاركة في أنشطة الاتحادات الطلابية، يؤيد ترشح الشباب من الجنسين في الانتخابات، يعمل على توعية طلابه بظاهرة العولمة وانعكاساتها على الواقع السياسي المصري، يمارس العمل التطوعي بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ذات الأنشطة التطوعية لخدمة المجتمع ويدعو طلابه للمشاركة.

5- جاءت عدة ممارسات في مرتبة ضعيفة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (44%-58%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يشارك في حملات التوعية السياسية التثقيفية ويدعم اتجاهات الطلبة المختلفة، يسهم في تنمية المجتمع سياسياً بالآراء والكتابات والأبحاث.

6- جاءت عدة ممارسات في المرتبة الأعلى من حيث عدم تحققها أو توفرها لدى عضو هيئة التدريس حيث تراوحت هذه النسب بين (14%-23%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يسهم في تنمية المجتمع سياسياً بالآراء والكتابات والأبحاث، يشارك في حملات التوعية السياسية التثقيفية ويدعم اتجاهات الطلبة المختلفة.

وكما هو واضح فإن هاتين القيمتين الفرعيتين لم تكونا متحققتين بنسبة مرضية من وجهة نظر عينة الدراسة وتحتاج إلى إعادة النظر من جانب أعضاء هيئة التدريس والجامعة ككل. إذ أنه كان من المفترض ومن المتوقع أن تكون نسب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في حملات التوعية السياسية والثقافية كبيرة بعد الثورة خاصة في ظل المناخ الديمقراطي والحرية الكبيرة التي أتيحت لجميع أفراد المجتمع عقب الثورة، وكذلك الحال بالنسبة لمشاركة عضو هيئة التدريس في مجال الكتابة والتعبير عن آرائه خاصة في ظل تعدد منابر التعبير عن الرأي.

خامساً: قيمة العمل:

وتعني تقدير الفرد والمجتمع للعمل كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة التي تؤدي إلى تقدم المجتمع وتحقيق الرفاه للإنسان واعتبار العمل العمل حقاً وواجباً وحياة. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (7)

رأي طلاب كلية التربية بالعريش حول درجة تحقق قيمة العمل.

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	يظهر تقديره لقيمة العمل.	506	84.3	77	12.8	17	3
2	يرسخ احترام العمل اليدوي ودوره في تنمية الوطن.	487	81.1	96	16	17	2.8
3	يتميز أداؤه بالإتقان ويحث طلابه على إتقان العمل.	523	87.1	63	10.5	14	2.3
4	يعلي من قيمة الصناعة الوطنية	391	65.1	189	31.5	20	3.3
5	اعتبار العمل وسيلة للتنمية	517	86.1	72	12	11	1.8
6	يبرز تقديره لدور المرأة في العمل وبناء الوطن.	443	73.8	107	17.8	50	8.3
7	يرسخ لدى طلابه قيمة العمل الجماعي	464	77.3	105	17.5	31	5.1

م	درجة تحققها / الممارسة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
	من خلال تكليفات بأنشطة تتطلب العمل بروح الفريق.						
8	يحترم وقت المحاضرة ويستثمر ليكون نموذجاً لطلابه في التخطيط المسبق لإنجاز العمل.	543	90.5	53	8.8	4	0.66
9	يخطط لأنشطة تسمح للطلبة بممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية.	359	59.8	147	24.5	94	15.6
	الإجمالي	4233	%78	909	%17	258	%5

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة العمل والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية بشكل مرضي، إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة كبيرة كانت (78%) وهي نسبة مقبولة ومرضية إلى حد كبير، وتزداد أهمية قيمة العمل في الوقت الراهن بعد سلسلة متواصلة من الإضطرابات والاعتصامات والمطالب الفئوية لكثير من العاملين بقطاعات مختلفة في مصر بعد ثورة 25 يناير طلباً لتحسين الأجور وأوضاع العمل مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي العام في مصر، وبالتالي فإنه على عضو هيئة التدريس دوراً مهماً في تعزيز

قيمة العمل لدى طلابه كقيمة مهمة ومؤثرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي يسعى إلى إعادة البناء وتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية.

كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (17%) بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توفر قيمة الانتماء لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (5%).

2- احترام عضو هيئة التدريس لوقت المحاضرة واستثماره ليكون نموذجاً لطلابه في التخطيط المسبق لإنجاز العمل، جاءت في مقدمة قيم العمل اللازمة للمواطنة، فقد رأى (90.5%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (8.8%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (0.66%) من أفراد العينة وهي نسبة منخفضة جدا وتؤكد على أن جميع أعضاء هيئة التدريس تقريباً يحرصون على تدعيم قيمة العمل واحترام الوقت لدى طلابهم من خلال تقديم أنفسهم كنموذج في احترام وقت المحاضرات واستثماره بالتخطيط المسبق لإنجاز العمل بشكل علمي.

3- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (80%-88%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى ثلاث ممارسات هي على الترتيب: يتميز أداؤه بالإتقان ويحث طلابه على إتقان العمل، اعتبار العمل وسيلة للتنمية، يظهر تقديره لقيمة العمل، يرسخ احترام العمل اليدوي ودوره في تنمية الوطن.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (65%-78%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى على الترتيب هي: يرسخ لدى طلابه قيمه العمل الجماعي من خلال تكليفات بأنشطة تتطلب العمل بروح الفريق، يبرز تقديره لدور المرأة في العمل وبناء الوطن، يعلي من قيمة الصناعة الوطنية.

5- جاءت ممارسة واحدة في مرتبة ضعيفة نسبياً حيث بلغت نسبة الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة (59.8%) وهذه الممارسة هي: يخطط لأنشطة تسمح للطلبة بممارسة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، كما أنها الممارسة الأعلى من حيث عدم تحققها لدى عضو هيئة التدريس إذ بلغت نسبة عدم تحققها (15.6) رغم أنها من أهم الممارسات المتعلقة بترسيخ قيمة العمل لدى الطلاب إذ أنها تمثل الجانب التدريبي والعملي لإعلاء قيمة العمل من خلال ممارسته بشكل تطوعي يخدم المجتمع. لذلك يجب على عضو هيئة التدريس ألا يغفل عن أهمية هذه الممارسة خاصة وأن

المجتمعات في مرحلة ما بعد الثورات تكون بحاجة أكثر إلى العمل والإنتاج دون النظر إلى أجر أو مقابل مادي لأنها مرحلة بناء وإعادة تشكيل لكل مقومات المجتمع.

سادساً: قيمة المسئولية:

وتتضمن العديد من الواجبات مثل: تأدية واجبات الأسرة والمجتمع، وتأدية الخدمة العسكرية، واحترام القانون، واحترام حرية الآخرين، واحترام الملكيات العامة والخاصة. وقد جاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (8)

رأي طلاب كلية التربية بالعريش حول درجة تحقق قيمة المسئولية

م	درجة تحققها / العبارة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	يحث على كشف الفساد ومحاربته	472	78.7	105	17.5	23	3.8
2	تنمية شعور الطلبة بالمسئولية نحو الأسرة والمجتمع.	560	93.3	35	5.8	5	083.
3	توعية طلابه بتحمل مسئولية تحصيل العلم والمعرفة لخدمة الوطن.	566	94.3	31	5.1	3	0.5
4	ترسيخ مبادئ تجنب العنف في حل المشكلات لدى طلابه.	502	83.6	86	14.3	12	2
5	تنمية الإحساس لدى طلابه بمسئوليتهم	427	71.1	157	26.1	16	2.7

م	درجة تحققها / العبارة	كبيرة		متوسطة		غير متحققة	
		ت	%	ت	%	ت	%
	الوطنية والدينية عن ترشيد الاستهلاك وتوفير النفقات.						
6	توعية طلابه بأهمية احترام وحماية الملكية العامة والخاصة والحفاظ عليها.	533	88.8	56	9.3	11	1.8
7	يدرب طلابه على تحمل مسئولية قراراتهم من خلال المنهج والأنشطة الطلابية.	497	82.8	99	16.5	4	0.66
	الإجمالي	3557	%85	569	%14	74	%2

ومن خلال قراءة النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح الآتي:

1- جاءت استجابة أفراد العينة على مدى توافر قيمة المسئولية والممارسات الدالة عليها بشكل عام لدى عضو هيئة التدريس عالية بشكل جعلها في المرتبة الأولى من حيث نسبة استجابة العينة. إذ أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة كبيرة كانت (85%) وهي نسبة عالية جداً، وتؤكد مدى ارتفاع مستوى الإحساس بالمسئولية لدى عضو هيئة التدريس وانعكاس ذلك على طلابه في شكل ممارسات وسلوكيات ترسخ لدى هؤلاء الطلاب مفاهيم وقيم المسئولية التي يجب أن يحرص عليها الجميع في مرحلة تاريخية أفرزت بعض السلوكيات الجماعية والفردية التي تنم عن عدم الإحساس بالمسئولية لديهم خاصة في الشهور الأولى لاندلا ع الثورة.

كما أن متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بتوافر الممارسات بدرجة متوسطة كانت (14%) بينما جاء متوسط نسبة إجمالي التكرارات الخاصة بعدم تحقق الممارسات الدالة على توفر الانتماء لدى عضو هيئة التدريس بمقدار (2%).

2- توعية طلابه بتحمل مسئولية تحصيل العلم والمعرفة لخدمة الوطن، جاءت في مقدمة قيم المسئولية اللازمة للمواطنة، فقد رأى (94.3%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (5.1%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (0.5%) من أفراد العينة ومن نسبة منخفضة جداً وتؤكد على أن جميع أعضاء هيئة التدريس تقريباً يحرصون على تدعيم قيمة المسئولية تجاه احترام قيمة تحصيل العلم والمعرفة باعتبار أن ذلك ينعكس إيجاباً على قدرة الفرد في خدمة وطنه.

3- تنمية شعور الطلبة بالمسؤلية نحو الأسرة والمجتمع، جاءت في المرتبة الثانية، فقد رأى (93.3%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر في عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة، كما رأى (5.8%) من أفراد العينة أن هذه الممارسة تتوافر بدرجة متوسطة في عضو هيئة التدريس، بينما لم تزد نسبة من رأوا عدم توفر هذه الممارسة في عضو هيئة التدريس عن (0.83%) من أفراد العينة وهي نسبة منخفضة جداً

وتؤكد على أن معظم هيئة التدريس تقريباً يحرصون على تدعيم قيمة المسئولية لدى الطلاب تجاه أسرهم ومجتمعهم باعتبار أن ذلك من قيم المواطنة الصالحة.

4- جاءت عدة ممارسات في مرتبة متقدمة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرها لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (80%-89%) ومن هذه الممارسات من الأعلى للأدنى ثلاث ممارسات هي على الترتيب: توعية طلابه بأهمية احترام وحماية الملكية العامة والخاصة والحفاظ عليها، ترسيخ مبادئ تجنب العنف في حل المشكلات لدى طلابه، يدرب طلابه على تحمل مسئولية قراراتهم من خلال المنهج والأنشطة الطلابية.

5- جاءت ممارستان في مرتبة متوسطة نسبياً ولكن بنسب متفاوتة تراوحت الموافقة على توافرهما لدى عضو هيئة التدريس بدرجة كبيرة بين (71%-79%) وهاتان الممارستان من الأعلى للأدنى على الترتيب هما: يحث على كشف الفساد ومحاربته، تنمية الإحساس لدى طلابه بمسئوليتهم الوطنية والدينية عن ترشيد الاستهلاك وتوفير النفقات.

وتبقى مؤسسات التربية من مدارس وجامعات وغيرها هي الإطار الطبيعي لممارسة وتجريب تلك القيم التي تحقق المواطنة الحقيقية في إطار الأنشطة التربوية صفية أو لا صفية. وذلك كنوع من التفاعل في الإطار

التربوي النظامي قبل دعوتهم لممارستها في فضاء المجتمع الواسع. وتتم تلك الغاية من خلال ممارسة تلتحم بالمعرفة وتتخذ شكل مهام وقرارات وتحمل مسؤولية.

فهذه القيم هي التي تنظم سلوك أبنائنا حينما يتصدون لتحمل مسئولية اتخاذ القرارات وصياغة مستقبل مجتمعهم. ولا يمكن أن يتحقق كل ما نتطلع إليه إلا بفضل تربية واعية ممنهجة يعيشها طلابنا كخبرات مربية ومواقف تفضي إلى تلك الخصال المرجوة.

الجزء الرابع: التوصيات المقترحة لتحسين دور الجامعة بشكل عام ودور أستاذ الجامعة بشكل خاص في ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة.

نظراً للارتباط الوثيق بين أدوار الجامعة وأدوار عضو هيئة التدريس، ومن خلال نتائج الدراسة الحالية يمكن وضع مجموعة من التوصيات المقترحة لتحسين وتعزيز دور الجامعة وأساتذتها في تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى الطلاب وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: توسيع وتنشيط دور الأنشطة الطلابية من خلال:

- توفير الإمكانات البشرية والمادية والمالية التي تدعم الأنشطة مع العمل على تنوعها وشموليتها وتكاملها.

- وضع برامج حقيقية يتم تنفيذها من خلال الأنشطة ويتم التركيز فيها على ما يدعم قيم المواطنة لدى المشاركين فيها من الطلاب والطالبات على أن تكون هذه البرامج من الاتساع والشمول الذي يسمح بمشاركة أكبر عدد من الطلاب والطالبات.
- العمل على أن تكون برامج وفعاليات الأنشطة الطلابية مرتبطة بمتطلبات المرحلة العمرية للطلبة وبالأحداث الجارية في المجتمع خاصة ما يرتبط بالأنشطة الخدمية التطوعية والمشاركة مع بعض منظمات المجتمع المدني.
- تحفيز المتميزين من الطلاب والطالبات في مجال الأنشطة مادياً ومعنوياً وخاصة المتميزين منهم في مجال المواطنة الصالحة وقيمها والعمل على ممارستها بشكل فعال وصحيح.
- العمل وبشكل رسمي على أن يكون للأنشطة الطلابية مكان في الجدول الدراسي وفي تقييم الطلاب وفقاً لآليات موضوعية ونظامية وفقاً لما تسمح به اللوائح والأنظمة الجامعية.
- استقطاب الجامعة لعدد كبير من الشخصيات الوطنية والثقافية والجامعية للمشاركة بشكل واقعي مع الطلاب في أنشطتهم المختلفة (معسكرات، ورش عمل، ندوات، مؤتمرات، ...) بما يدعم تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة.

- انطلاقاً من حاجة عضو هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة الجامعية باعتبار أن ذلك من متطلبات ترقيته ونموه المهني، يجب أن تتيح الجامعة هذه المشاركة لجميع أعضاء هيئة التدريس بشكل يضمن تفعيل دور جميع الأعضاء بما يتناسب مع إمكانات ومهارات وتوجهات كل الأعضاء.

ثانياً: تفعيل دور عضو هيئة التدريس من خلال:

- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس جميعاً في وضع البرامج التثقيفية والرياضية والاجتماعية والأنشطة الطلابية التي سيشاركون فيها مع طلابهم.
- أن يتم عقد دورات تدريبية وورش عمل على مستوى الكليات والجامعات تهدف إلى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم التي من شأنها تفعيل دورهم في مجال تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب.
- أن يتم اعتماد موضوع تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب ضمن خطط الأقسام الأكاديمية المختلفة، كل عام بحيث تأخذ مشاركة عضو هيئة التدريس في هذا الخصوص شكلا رسميا وموثقا وعلميا.
- نشر ثقافة استخدام وتوظيف المقررات والمناهج الدراسية لخدمة تنمية وترسيخ قيم المواطنة لدى جميع أعضاء هيئة التدريس من خلال دورات تدريبية على مستوى كل كلية أو قسم أكاديمي.
- ضرورة إدراك جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية أهمية أدوارهم كنماذج تجسد قيم المواطنة الصالحة في التعامل مع الطلاب.

ثالثاً: تفعيل دور المناهج والمقررات الدراسية من خلال:

- الاهتمام بالمقررات التي تسمى "مقررات ثقافية" مثل مقرر حقوق الإنسان، بحيث يحقق الأهداف الحقيقية لتدريسه للطلاب جميعاً، ويأتي هذا الاهتمام من خلال اعتماده كمقرر يضاف التقدير الذي يحصل عليه الطالب فيه على تقديراته التراكمية، وكذلك انتقاء الأساتذة الذين يقومون بتدريس هذا المقرر ممن لتخصصاتهم العلمية علاقة مباشرة بذلك.
- تضمين الدستور المصري الجديد في مقرر حقوق الإنسان أو اعتباره مقرراً مستقلاً بذاته ويتم تدريسه للطلاب.
- الاهتمام بتضمين قيم المواطنة بالمقررات الدراسية بشكل عام وخاصة المقررات التي تسمح طبيعتها العلمية بذلك.
- الاهتمام بتكامل المقررات الدراسية من حيث تغطيتها للجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية.

رابعاً: تفعيل دور الإدارة الجامعية من خلال:

- وضع القواعد والإجراءات التي تضمن تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية والمقررات الدراسية وبشكل مرن يضمن قدراً من الحرية والديناميكية في التعاطي مع هذا الموضوع.

- إنشاء وحدات ومراكز ذات طابع خاص تكون مهمتها التخطيط والإشراف على المبادرات والدراسات التي تتناول قضية المواطنة وسبل تنميتها لدى الطلاب.
- التوسع في إقامة المعارض والبرامج الثقافية التي تتناول مسئوليات المواطنة المصرية نحو إشكاليات التطور والتغير على المستوى العالمي.
- توفير الدعم المادي والمالي اللازم لكل الأنشطة والفعاليات المرتبطة بتنمية المواطنة لدى الطلاب.
- وضع خطط عملية لتفعيل مشاركة منظمات وجمعيات المجتمع المدني مع الجامعة في تنفيذ ورعاية كل ما من شأنه تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب ومساهمتهم في خدمة مجتمعهم.
- إصدار مطويات وكتيبات ومجلات ثقافية تحث الطلاب على تمثل قيم المواطنة فكرا وممارسة، وأن يشارك الطلاب أنفسهم وأعضاء هيئة التدريس في إنتاج هذه الإصدارات وما تحتويه من مضمون إعلامي وثقافي وتربوي.
- أن تكون الإدارة الجامعية نموذجاً عملياً في ممارسة المواطنة وقيمها مع الأساتذة والطلاب والموظفين والفنيين.

الدراسات المقترحة:

- دور القنوات الفضائية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب.

- دور مقرر التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- مفهوم المواطنة بالدستور المصري الجديد "دراسة تحليلية".
- المواطنة في برامج الأحزاب السياسية الجديدة التي نشأت بعد ثورة 25 يناير.

الهوامش

(1) عبد الخالق يوسف سعد: تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 12، مصر، أغسطس 2006، ص ص 368، 369.

(2) محمد عبد التواب أبو النور: التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب قيم المواطنة ومهاراتها، المؤتمر العلمي الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، المجلد الأول، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2008، ص 60.

(3) عبد الفتاح إبراهيم تركي: إهدار إمكانية التربية السياسية لأبنائنا في الجامعة، إهدار إمكانية صياغة مستقبل مجتمعنا بإرادتنا، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية– التجاوزات والأمل) كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، 2009، ص ص 109-111.

(4) محمود قمبر: التعليم والسياسة، مجلة مستقبل التربية العربية، مج 8، ع 26، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، يوليو 2002، ص 201.

(5) علي أحمد الجمل: فاعلية وحدة مقترحة بمنهج التاريخ الإسلامي بالمرحلة الإعدادية قائمة على قيم المواطنة في تنمية الوعي بالمسئولية الاجتماعية والتعايش مع الآخر لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، العدد الثالث عشر، مصر، نوفمبر 2007، ص 101.

(6) عبد الودود مكروم: الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 33، مصر، أبريل 2004، ص 48.

(7) حامد عمار: "الجامعة واضطراب القيم" في كتابه: الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، من سلسلة دراسات في التربية والثقافة، ط1، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1996، ص17.

(8) شعيب عبد الفتاح: المواطنة والأمن القومي، الأثنين 6 أغسطس 2007 عدد 1149 المصري اليوم Retrieved, Feb. 17. 2008. Available athttp://www.almasry- alyoum.com

(9) سامي فتحي عبد الغني عمارة: دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية (جامعة الأسكندرية نموذجاً)، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 64، المجلد 17، مصر، يونية 2010، ص ص 7-10.

(10) سامي فتحي عبد الغني عمارة: مرجع سابق، ص18.

(11) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص16.

(12) عبد الودود مكروم محمود: مرجع سابق، ص 55.

(13) فاروق فليه، أحمد عبد الفتاح الزكي: معجم المصطلحات التربوية، لفظاً واصطلاحاً، الإسكندرية، دار الوفاء 2004، ص 207.

(14) إيمان حافظ: التغير القيمي لدى طلاب الجامعة–دراسة مستقبلية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ج2، ع54، مصر، يناير 2004.

(15) عبد الودود مكروم: مرجع سابق، ص43.

(16) موسى علي الشرقاوي: وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع9، مصر أكتوبر 2005.

(17) هويدا محمود الإتربي: قيم المواطنة وسبل تعزيزها لدى طلاب الجامعة. دراسة ميدانية تربوية، مجلة التربية المعاصرة، س24، ع75، مصر 2007.

(18) Reimers, Fernando: Global Competency" Is Imperative for Global Success, Chronicle of Higher Education, vol. 55, no. 21, Jan 2009, p66.

(19) عيسوي أيوب: أي تربية وأي مواطنة، الكويت، مجلة التربية، عدد 25، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت، أبريل 1998م، ص10.

(20) ساتوتيرو: التربية من أجل التفاهم الدولي في مدارس اليابان، ترجمة حمدي النحاس، مجلة مستقبل التربية، اليونسكو، 1979م.

(21) "Citizenship". Encyclopedia Britannica. Encyclopedia Britannica Online. Encyclopedia Britannica Inc., 2012. Web. 21 Oct. 2012 gttp://www.britannica.com/EBchecked/topic/118828/citizenship

(22) محمد عبد التواب أبو النور: مرجع سابق، ص62.

(23) عايدة أبو غريب: تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، المؤتمر الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية "تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية"، 19-20 يوليو 2008م، القاهرة 2008م، ص35.

(24) المرجع السابق، ص25.

(25) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب. ت.، ص56.

(26) محمد عبد التواب أبو النور: مرجع سابق، ص ص 95-61.

(27) وزارة الداخلية أكاديمية الشرطة: ملامح الاستراتيجية الأمنية في تعظيم مفهوم المواطنة، المؤتمر السنوي "المواطنة ومستقبل المواطنة"، كلية الآداب، جامعة المنوفية 2007م، ص3.

(28) عبد الرؤوف محمد الفقي، ونادية فهمي إمبابي: فعالية برنامج مقترح لتنمية الوعي بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان لدى الطلاب المعلمين بقسم التاريخ بكلية التربية جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الثاني (حقوق

الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية)، المجلد الثالث، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، يوليو 2009، ص86.

(29) محمد عمارة: المواطنة، صحيفة الأهرام الالكترونية، 16/ 10/ 2010، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=293024&eid=2156

(30) محمد سليم العوا: دستور المدينة والشورى النبوية، رسالة الخليج العربي، س5، ع 16، السعودية 1985، ص ص 136-140.

(31) رفاعة الطهطاوي "منهج الألباب" المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. 2002 ص18.

(32) فهمي هويدي: كسبنا المواطنة وخسرنا المواطن، صحيفة المصري اليوم 2007/3/21م الأربعاء 21 مارس 2007، العدد 1011.

Retrieved, Feb. 17. 2008. Available at http://www.almasry-alyoum.com

(33) مكارم الديري: حقوق المواطنة في الدولة الإسلامية 2006/05/11 www.ikhwanonline.comRetrieved,Feb.17.2008.Available at http:

(34) وزارة الداخلية أكاديمية الشرطة: ملامح الاستراتيجية الأمنية في تعظيم مفهوم المواطنة، المؤتمر السنوي "المواطنة ومستقبل المواطنة"، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2007م، ص3.

(35) هبة رؤوف: المواطنة بين مثاليات الجماعة وأساطير الفردانية، الخميس. مارس. 1، 2007 www.islamonline.neRetrieved,Feb.17.2008.Available at http://

(36) هاني عبد الستار فرج: التربية والمواطنة "دراسة تحليلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 35، أكتوبر 2004م، ص 293.

(37) هبة رؤوف: المواطنة بين مثاليات الجماعة وأساطير الفردانية، مرجع سابق.

انظر أيضا: هاني عبد الستار فرج: التربية والمواطنة "دراسة تحليله"، مرجع سابق.

(38) جلال أمين: العولمة، سلسلة أقرأ، عدد 636، دار المعارف، القاهرة، 2002م، ص44.

(39) محمد أمين المفتي: توجهات مقترحة في تخطيط المناهج لمواجهة العولمة، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر "العولمة ومناهج التعليم"، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ديسمبر 1999م، ص87.

(40) علي أحمد الجمل: مرجع سابق، ص101.

(41) المركز القومي للبحوث التربوية: تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة، القاهرة، يونيو 2001م، ص17.

(42) سمير علي الجيار: التربية للمواطنة لطلاب الجامعات (دراسة تحليلية)، مجلة مستقبل التربية، مج 13، ع 47، مصر، يوليو 2007، ص240.

(43) علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م، ص75.

(44) محمود الشريف: المواطنة والمجتمع المدني، محاضرة ألقيت في افتتاح مؤتمر "التربية المدنية" جامعة قناة السويس بالتعاون مع جامعة ميريلاند الأمريكية، المنعقد في الفترة من، 2006.

(45) أحمد أمين أبو العزم: الثورة المصرية ودور المجتمع المدني، المؤتمر السنوي السادس عشر: آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، مج2، وحدة أ. د. محمد رشاد الحملاوي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2011م، ص ص 1084، 1085.

(46) علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص 83-87.

(47) علي كريم محمد محجوب: ثورة 25 يناير والتحديات التي تواجهها والمقترحات للتغلب عليها ومواجهتها، ورقة عمل منشورة، مجلة الثقافة والتنمية، السنة الحادية عشرة، ع 45، مصر، يونيو 2001، ص3.

(48) جمال محمد غيطاس: الإنترنت والثورة المصرية، نموذج لتفعيل تكنولوجيا المعلومات في العمل الجماهيري، ملتقى (دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي: تجارب عربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماليزيا، 2011، ص96.

(49) عبد الله عبد الخالق جميل، شيرين كامل موسى: تقويم مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع 36، مصر، أكتوبر 2011م، ص53.

(50) محمد محمد سكران: على سبيل التقديم: الثورة والتعليم المصري، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج4، ع9، مصر، مايو 2011م، ص ص 13-16.

(51) علي الدين هلال: الثورة المصرية وتأثيرها على البحث والتدريس في العلوم السياسية، مجلة النهضة، مج 12، ع2، مصر، إبريل 2011م، ص ج.

(52) علي كريم محمد محجوب: ثورة 25 يناير والتحديات التي تواجهها والمقترحات للتغلب عليها ومواجهتها، مرجع سابق، ص8.

(53) عايدة أبو غريب: مرجع سابق، ص13.

(54) رجاء أحمد عيد، وآخرون: ثقافة المواطنة الحلقة الأضعف في تدريس الدراسات الاجتماعية بالتعليم العام، المؤتمر الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية "تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية"، 19-20 يوليو 2008م، القاهرة 2008م، ص107.

(55) عبد الرؤوف محمد الفقي، ونادية فهمي إمبابي: مرجع سابق، يوليو 2009، ص86.

(56) صلاح الدين محمد الحسيني: استخدام أسلوب الجودة الشاملة لتفعيل دور الجامعة في تعزيز الانتماء لدى الطلاب بمصر، مستقبل التربية العربية، مج 12، ع 41، مصر، أبريل 2006، ص321.

(57) علي أحمد الجمل: مرجع سابق، ص107.

(58) شعبان حامد محمد علي، نادية حسن إبراهيم: تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2002م، ص1.

(59) سمير علي الجيار: مرجع سابق، ص ص 241، 242.

(60) محمد عبد التواب أبو النور: التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب قيم المواطنة ومهاراتها، المؤتمر العلمي الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، المجلد الأول، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر 2008، ص60. أنظر أيضاً: نادية خليفة: التربية المدنية والمبادئ التي تتبناها، مرجع سابق.

(61) عبد الله النحياري: المقومات النظرية لاكتساب قيم المواطنة الإيجابية والتسامح، مجلة علوم التربية، المملكة المغربية، العدد 34، يونيو 2007م، ص10.

(62) سامي فتحي عبد الغني عمارة: مرجع سابق، ص6.

(63) عبد الرؤوف محمد الفقي، ونادية فهمي إمبابي: مرجع سابق، ص89.

(64) عزة مصطفى الكحكي: القنوات الفضائية الأجنبية وانعكاساتها على الهوية وأزمة القيم لدى عينة من الشباب العربي في مرحلة المراهقة، المؤتمر العلمي السنوي العاشر "الإعلام المعاصر والهوية العربية"، ج1، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مصر، 4-6 مايو 2004، ص337.

(65) Malcolm, W: Globalization, London, Ront- Ledge, 1995, p66.

(66) السيد يسين: شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص177.

(67) عبد الرحمن أحمد محمد الصائغ: تربية العولمة وعولمة التربية، رؤية إستراتيجية تربوية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "العولمة وأولويات التربية"، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 20-21 أبريل 2004، ص124.

(68) أحمد بن محمد الزايدي: تصور مقترح لمعلم التعليم العام في القرن الواحد والعشرين في ظل تحديات العولمة والتنافسية الاقتصادية والثقافية، مجلة القراءة والمعرفة، ع 123، مصر، يناير 2012، ص182.

(69) سمير عبد الوهاب أحمد: العولمة وتطوير برامج التعليم العالي ... توجهات ورؤى، المؤتمر السنوي (العربي السادس-الدولي الثالث) تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، في الفترة من 13-14 أبريل 2011، مج3، مصر، 2014.

(70) أسامة محمود فراج سيد: دور التعليم في تحقيق الأمن الثقافي، مجلة الثقافة والتنمية، السنة 11، العدد 42، مارس 2011، ص ص 127-128.

(71) سند بن لا في الشاماني، أحمد يوسف سعد: شباب الجامعات وقضايا الانتماء: الفرص والتحديات (طلاب جامعة طيبة نموذجاً)، مجلة العلوم التربوية، مج 20، العدد الأول، مصر، يناير 2012، ص76.

(72) صلاح الدين محمد الحسيني: مرجع سابق، ص ص 321، 322.

(73) علي ليلة: الثقافة العربية والشباب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص58.

(74) حامد عمار: تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص108.

(75) ضياء الدين زاهر: التعليم العربي وثقافة الاستدامة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003، ص40.

(76) سند بن لافي الشاماني، أحمد يوسف سعد: شباب الجامعات وقضايا الانتماء: الفرص والتحديات (طلاب جامعة طيبة نموذجاً)، مجلة العلوم التربوية، مج 20، العدد الأول، مصر، يناير 2012، ص51.

(77) عبد الودود مكروم: مرجع سابق، ص ص 47، 48.

(78) سامي فتحي عبد الغني عمارة: مرجع سابق، ص11.

(79) صلاح الدين محمد الحسيني: مرجع سابق، ص ص 340-343.

(80) عبد الله النحياري: مرجع سابق، ص16.

(81) عبد الودود مكروم: مرجع سابق، ص50.

(82) مصطفى رجب، فيصل الراوي طايع: بعض جوانب الثقافة الوطنية لدى طلاب كلية التربية بجنوب الصعيد ودور التربية في تحقيقها، المجلة التربوية، العدد 4، مصر، مارس 1989، ص566.

(83) Wah. Paul Yip KWOK (2006). We humankind. Our earth education for the global citizenship in the globalization era. Speech at alliance for international education conference. Alliance for international education shanghai.

(84) عائشة سيف صالح الأحمدي: مستوى الوعي بقضايا التربية على المواطنة العالمية لدى طلبة كليات التربية بالجامعات السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 124، السعودية 2012م، ص203.